وزارة التعليم العالـــــي والبحث العلمـــي
جامعـــة الدكتـــور يحي فارس بالمديـــة
كلية العلـــــوم الإنسانيـــــة والاجتماعيـــة

القسم:علوم إنسانية
الشعبة: تـــــاريخ

دراسة كتاب "التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية" للمؤرخ: محمد بن أبي السرور البكري الصديقي

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر
في تخصص تاريخ الدولة العثمانية 1453 – 1924 م

-إعـــداد الطالبتين:
- صبرينة بن دهمة
- أشواق بلمصطفاوي

-إشراف الأستاذ الدكتور:
- مختار سالمي

أعضاء اللجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حكيم بن شيخ	أستاذ محاضر-ب-	رئيسا
مختار سالمي	أستاذ مساعد-ب-	مشرفا ومقررا
حميد قريتلي	أستاذ محاضر-ب-	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعية:
1440 – 1441 هـ
2019 – 2020 م

وزارة التعليم العالـــــي والبحث العلمـــي
جامعـــة الدكتـــور يحي فارس بالمديـــة
كلية العلـــــوم الإنسانيـــــة والاجتماعيـــة

القسم: علوم إنسانية

الشعبة: تـــــاريخ

دراسة كتاب "التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية" للمؤرخ: محمد بن أبي السرور البكري الصديقي

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر

تخصص تاريخ الدولة العثمانية 1453 – 1924 م

-إعـــداد الطالبتين:

- صبرينة بن دهمة
- أشواق بلمصطفاوي

-إشراف الأستاذ الدكتور:

- مختار سالمي

أعضاء اللجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كمال بوزريعي	أستاذ محاضر-ب-	رئيسا
مختار سالمي	أستاذ مساعد-ب-	مشرفا ومقررا
الدراجي بلخوص	أستاذ محاضر-ب-	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعية:

1440 – 1441 هـ

2019 – 2020 م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

نحمد الله عز وجل كثيرا على ما من به علينا من نعم لا تعد ولا تحصى ومنها نعمة التوفيق على إتمام دراستنا، قال تعالى:

{ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَ إِلَيْهِ أُنِيبُ} سورة هود – الآية 88-

ونصلي ونسلم على سيد الأولين والآخرين والمبعوث رحمة للعالمين وسيد الشاكرين، الذي أوصانا بشكر الناس في حديثه الصحيح: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله). صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

يسرنا أن نتوجه أنا و زميلتي بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كل من كان دعما وسندا لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، خاصة الأستاذ المشرف " مختار سالمي " بارك الله فيه وجزاه كل خير، كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الإنسانية تخصص تاريخ وخاصة الدكتور "الغالي غربي" والدكتور "مياد رشيد" حفظهم الله وبارك لهم في علمهم.

و نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}

سورة الإسراء –الآية 23–

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الذي علمني معنى حب العمل والإخلاص والصبر والدي الغالي "علي بن دهمة" حفظه الله وأطال في عمره، وإلى التي ساندتني ودعمتني في حياتي ودراستي أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى أعز الناس على قلبي أخواتي وإخوتي وأبنائهم –نزيم- دينا- سامي- أنس والكتكوت محمد جواد الدين

وإلى صديقتي الغالية أشواق بلمصطفاوي التي أتمنى لها النجاح والتوفيق والسعادة في حياتها.

وأدعو الله عز وجل أن يكون هذا العمل نافعا لي و لغيـــــري من الطلبة

صبرينة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}

سورة الإسراء –الآية 23–

أهــدي ثمرة جهدي هذا إلـــى من أحمل اسمه بكل فخر **والــدي الغالي** حفظه الله

إلـــى التي لم تبخل علي بنصائحها وإرشاداتها وحنانها نبض قلبي **أمــي الغالية** حفظها الله

إلـــى أمـــي الثانية **خالتي** أهدي لها عملي وجهدي كشكر وامتنان على تشجيعها

إلـــى من بهم تملئ حياتي وتكتمل فرحتي **جدي وجدتي** أهدي لهم عملي المتواضع

كما لا أنسى **عائلة عشاب** من صغيرها إلى كبيرها

وإلـــى جميع **الأصدقاء** دون استثناء

و إلـــى كل من يحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

أهـدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

أشواق

قائمة المختصرات:

الرمز	الدلالة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
ج	جزء
ط	طبعة
مج	مجلد
د ت ن	دون تاريخ نشر
د د ن	دون دار نشر
د ط	دون طبعة
د م ن	دون مكان نشر
ص	صفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
إلخ	إلى آخره

المقدمة

- **التعريف بالموضوع:**

عرفت الدولة العثمانية مراحل هامة في مسارها التاريخي الطويل، ويعدّ القرن السادس عشر محطة تاريخية هامة في التاريخ العثماني، إذ تميز بضم البلاد العربية إلى العثمانيين، فبعد أن تغلب السلطان العثماني سليم الأول على الصفويين في شمال وغرب إيران اتجهت أنظاره إلى دولة المماليك (مصر والشام)، واستطاع ضم الشام بعد معركة مرج دابق سنة 1516م، وضم مصر بعد معركة الريدانية سنة 1517م.

في هذا السياق جاء موضوع بحثنا حول ضم الدولة العثمانية لمصر من خلال دراستنا لكتاب، يعدّ في الأصل مخطوط ومصدر هام في تاريخ مصر العثمانية والمعنون بـ " التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية " للمؤرخ " محمد ابن أبي السرور البكري الصديقي" المتوفى سنة (1087هـ)، تحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم.

ويبدو للقارئ في الوهلة الأولى أنّه يقتصر على أحداث ضم آل عثمان للديار المصرية، لكن البكري أوضح في كتابه أحداث ووقائع متعلقة بتاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضائي، وذلك خلال القرن السادس عشر والثلث الأول من القرن السابع عشر.

- **دواعي اختيار الموضوع:**

يسبق اختيار أي موضوع عدة دوافع موضوعية وذاتية، فأما عن الدوافع الموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الكتاب لدراسته فنجد أن أغلب الدراسات التي تناولت هذه الفترة مختصرة وعدم تركيزها على البحث في جوانب الحياة في مصر العثمانية خاصة في القرنين 16م و 17م، لذلك أردنا من خلال بحثنا إعطاء الموضوع حقه من الدراسة محاولين بذلك تغطية الجوانب الناقصة، خاصة فيما يتعلق بأوضاع مصر العثمانية خلال القرن السادس عشر والثلث الأول من القرن السابع عشر.

وأمّا الأسباب الذاتية التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع فهي رغبتنا في التعرف على تاريخ مصر العثمانية والتطلع لمعرفة وفهم طبيعة الأوضاع السائدة في مصر بعد إلحاقها بالدولة العثمانية، خاصة وأنّ الدراسات المتعلقة بالأوضاع في مصر العثمانية نادرة، وهذا ما كان حافزا لنا للقيام بهذه الدراسة.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراسة هذا الكتاب في أنه يعالج مرحلة أساسية هي:

مراحل التواجد العثماني في مصر ألاّ وهي المرحلة الممتدة من سنة 1517م وهو تاريخ دخول العثمانيين إلى مصر إلى غاية الثلث الأول من القرن السابع عشر، خاصة وأن هذه الفترة لم تنل عناية كافية من جانب معظم الباحثين العرب، لذلك نجد أن هذا الكتاب قد تناول كثيرا من الأحداث المتعلقة بهاته الفترة من تاريخ مصر، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

- **الإشكالية:**

يتناول الكتاب مسألة ضم العثمانيين لمصر وأحداث متعلقة بتاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقضائي، ولمعرفة ذلك نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ كيف تمكن العثمانيون من ضم بلاد مصر وكيف أضحت أوضاع مصر العثمانية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح جملة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ✓ هل تمكن البكري من خلال هذا الكتاب من تقديم صورة واضحة المعالم عن أوضاع مصر في الفترة الممتدة من القرن 16م، إلى غاية الثلث الأول من القرن 17م؟
- ✓ ما هي السياسة التي اتبعها السلطان سليم الأول في بداية القرن السادس عشر؟ وفيما تمثلت أهدافها؟
- ✓ هل كان لمظاهر الضعف في الإدارة العثمانية في مصر دور في ذلك الانهيار والفوضى السياسية التي حلت بمصر؟

✓ كيف أثرت ثورات الجند المتكررة في مصر ضد الولاة العثمانيين على أجهزة الحكم في مصر العثمانية؟

✓ ما مدى تأثير الأحوال الاقتصادية التي مرت بها مصر خلال القرن السادس عشر والثلث الأول من القرن السابع عشر على المجتمع المصري؟.

- **الدراسات السابقة:**

لقد كانت هناك عدة اجتهادات سابقة لهذه الدراسة التي نحن في صدد معالجتها، إلاّ أن معظم تلك الدراسات لم تتناول الموضوع من كل جوانبه على عكس الكتاب الذي بين أيدينا، ومن أهم تلك الدراسات نذكر:

- أطروحة دكتوراه بعنوان" المؤرخ محمد بن أبي السرور البكري الصديقي ومكانته في تأريخ مصر العثمانية" للطالب سليم أو جابر، جامعة تل أبيب، 2003م.
- مذكرة ماستر بعنوان " العلاقات المملـوكية العثمـانية (857هـ – 923هـ) (1453م – 1517م)"، للطالبة قمر بن الذيب، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018م – 2019م
- مذكرة ماستر أخرى معنونة بـ" السياسة الخارجية للدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليم الأول (1512م – 1520م)" ، للطالبتين رزيقة قرشي وحنان نعلامن، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016م / 2017م.
- مقال بعنوان " ابن أبي السرور البكري(ت1087هـ) شيوخه ومؤلفاته في كتابة التاريخ الاسلامي لـ: صالح محمد زكي ومحمود فيصل عبد الحميد، " مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية"، مج4،ع4، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا، 1439هـ/2018م.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

اتبعنا في بحثنا على المنهج التاريخي الوصفي؛ بدارسة الأحداث التاريخية وتتبعها وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا وفي وصف مجريات ومسار الأحداث بشكل دقيق ومفصل.

- **الخطة المعتمدة في الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا خطة بحث وهي كالآتي:

مقدمة عرضنا فيها الموضوع المراد دراسته من مختلف جوانبه، **ومبحث تمهيدي** سلطنا الضوء فيه على أوضاع مصر قبيل الفتح العثماني، وقد قسمناه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول خصصناه للحديث عن تراجع زعامة المماليك في مصر، أمّا المطلب الثانـــي عرضنا فيه الانحلال الاجتماعي الذي شهدته مصر في أواخر العهد المملوكي، وتطرقنا في المطلب الثالث إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في أواخر العصر المملوكي في مصر.

أمّا في **المبحث الأول** فلقد اندرج تحت عنوان: بطاقة قراءة لكتاب " **التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**"، والذي قسمناه إلى ثلاث مطالب، حيث أوردنا في المطلب الأول تعريف الكاتب والمحقق، "المولد والنشأة- شيوخه- منهجه – مؤلفاته"، أمّا المطلب الثاني قمنا فيه بالتعريف بالكتاب، وذلك من خلال دراسة الكتاب دراسة خارجية وداخلية، حيث تناولنا في الدراسة الخارجية عنوان الكتاب، أسماء المؤلف والمحقق، رقم الطبعة، دار النشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، الواجهة الأمامية والخلفية للكتاب (لونها – ما كتب فيها- نوع الخط- الصورة الموجودة فيها).

أمّا الدراسة الداخلية فقد قدمنا فيها حوصلة عن تقسيم الكتاب من حيث المقدمة "مقدمة المحقق ومقدمة المؤلف" والفصول، أمّا المطلب الثالث فقد خصصناه لنقد وتقييم الكاتب والكتاب (طريقة تناول الثاني للموضوع هل كان ذاتيا، أم موضوعيا- إذا كان قريبا من الأحداث أم شارك فيها – أسلوبه- منهجه- لغته- أهمية هذا المصدر- الجديد الذي أضافه هذا المصدر- طريقة عرضه للأحداث- النقائص التي احتوى عليها هذا المصدر.....الخ).

وجاء **المبحث الثاني** والذي عنوناه بـ "**الضم العثماني لمصر**" كان بمثابة الدخول في لب الموضوع، وقد احتوى أربعة مطالب، تطرقنا في المطلب الأول إلى الفتح العثماني للشام ومصر، ومن خلال هذا المطلب تحدثنا عن الضم العثماني للشام ومعركة مرج دابق، وكذلك

معركة الريدانية 1517م، وضم العثمانيين لمصر، أمّا المطلب الثاني المعنون بـ " الباشوات وأوجاقات الحامية وثورات الجند"، ركزنا فيها على نظام الحكم في مصر العثمانية إضافة إلى الثورات التي كان يقوم بها الجنود، ولقد رصدنا في المطلب الثالث الأحوال الاقتصادية في مصر العثمانية وأثرها على المجتمع المصري، أمّا المطلب الرابع والأخير تطرقنا فيه إلى أشهر الولاة والقضاة في مصر العثمانية.

وأنهينا الدراسة **بخاتمة** حاولنا فيها أن نضع حوصلة للموضوع من جميع جوانبه تضمنت جملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها في آخر البحث، وقمنا بإثراء بحثنا بمجموعة من الملاحق والموضحة في المتن.

- **أهم المصادر والمراجع المعتمدة:**

في دراستنا لهذا الموضوع حاولنا الإلمام والحصول على قدر وافر من المصادر والمراجع التي تناولته بأدق تفاصيله ونذكر من هذه **المصادر**:

– كتاب: "الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين المستشرقين"، الجزء السابع، لمؤلفه خير الدين الزركلي، وقد أفادنا هذا المصدر كثيرا في التعريف بالكاتب "محمد ابن أبي السرور البكري الصديقي".

– كتاب: 'العراك بين المماليك والعثمانيين" للمؤلف محمد بن محمود الحلبي، وقد أمدني هذا المصدر بمعلومات وافية عن معركة مرج دابق وضم الشام إلى العثمانيين.

– كتاب: " بدائع الزهور في وقائع الدهور"، الجزء الخامس، لمؤلفه محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، ويعتبر هذا الكتاب مصدرا أساسيا لموضوعنا هذا، فهو يحتوي على وصف دقيق لأحداث ضم مصر إلى العثمانيين وكذا معركة الريدانية.

أما **المراجع** التي اعتمدت عليها فهي كثيرة؛نذكر منها:

– كتاب: "الفتح العثماني للأقطار العربية 1516—1574م" لمؤلفه نيقولاي إيفانوف، وقد أفادني هذا الكتاب كثيرا في المبحث التمهيدي من خلال دراسته لأوضاع مصر قبيل الفتح

العثماني وتراجع زعامة المماليك.

– كتاب: "تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم"، الجزء الأول والثاني للمؤلف جرجي زيدان، وهو يعدّ من أهم الكتب التي تطرقت لضم مصر والشام إلى العثمانيين.

– كتاب: "مصر في عصري المماليك والعثمانيين" للمؤلف عبد العزيز محمود عبد الدايم وقد أمدني هذا الكتاب بمعلومات وافية عن نظام الحكم الذي طبقه العثمانيون في مصر.

- **صعوبات الدراسة:**

وباعتبار أنّ كل بحث تاريخي أكاديمي لا يخلو من الصعوبات التي تعتبر سمة من سماته، فلقد واجهتنا صعوبات عديدة منها:

✓ صعوبة التنقل إلى مراكز البحث والمكتبات الجامعية البعيدة في ظل انتشار جائحة كورونا.

✓ قلة المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع وصعوبة التحصل عليها.

✓ صعوبة التنسيق بين المراجع التي تحتوي على معلومات متشابهة ومتداخلة فيما بينها وتضارب المعلومات في بعض الأحيان.

و بالرغم من ذلك فإنّ هذه الصعوبات لم تقلل من عزيمتنا وإرادتنا، ولـم تجهض عملنـا و بذلنا كل ما بوسعنا لإعداد هذا البحث العلمي، ونتمنى أن نكون قد أعطيناه ولو القليل من حقه.

المبحث التمهيدي:أوضاع مصر قبيل الفتح العثماني

المطلب الأول: تراجع زعامة المماليك

المطلب الثاني: الانحلال الاجتماعي

المطلب الثالث: التدهور الاقتصادي

المطلب الأول- تراجع زعامة المماليك:

أدّى عجز المماليك[1] عن مواجهة حملات الفرنجة إلى تقويض زعامتهم نهائيا كحماة للإسلام وبعد الانتصارات المدوية التي حققها صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين، و جعل صد غزو المغول و جحافل تيمور؛ ادّعى حكام مصر لنفسهم دور الريادة في العالم الإسلامي و حملوا لقب «حماة الإسلام و المسلمين» و اعتبروا دولتهم مركز الإسلام «دار خلافة» و غلبت عليهم سمة الجمع بين الزعامة الدينية (الإسلامية) و السياسة(المملوكية)[2].

و يبدو أنّ سلاطين المماليك استفادوا من الفراغ السياسي الذي تركه غياب الخلافة في بغداد، و ظهور دولتهم القوية سياسيا و عسكريا، و تحولوا إلى حماة للإسلام و المسلمين من اعتداءات الكفار و تأييدهم الروحي مع وجود الخليفة العباسي بالقاهرة و تأييده و دعمه لهم؛ مما أضفى الشرعية الدينية على زعامتهم للعالم الإسلامي، و وجود القضاة الأربعة في القاهرة على أساس المذاهب السنية المعروفة.[3]

والواقع أن المماليك لم يقلقوا من وجود خلفاء آخرين. كما لم يخشوا من اتخاذ الحكام دولة إسلامية صديقة لقب الخلافة. إلا أنّ بروز العثمانيين وفتحهم القسطنطينية أثار الغيرة الشديدة في نفوسهم فعمدوا إلى تحصين أنفسهم بلقب « **خادم الحرمين الشريفين** ».

1- **المماليك:**امتد حكمهم على مدى قرنين ونصف من الزمن ابتدى في نصف القرن الثالث عشر ميلادي وانتهى في اوائل القرن السادس عشر ،وكتن القصد من تملكهم هو تربيتهم ثم الاستعانة بهم كجند وحكام عكس العبيد الدين كانوا يملكون لمجرد الخدمة في القصور فقد شكل هؤلاء المماليك طبقة واسعة في مصر والشام مند زمن السلاطين الايوبيين فالمماليك من اصل واحد ومن منطقة واحدة جاؤوا نتيجة الظروف الخاصة التي تعرضوا لها خاصة عندما يتم اسر اسرهم في الحروب التي كانت سببا اساسيا لوجود المماليك ،للمزيد انظر ،احمد مختار العبادي ،قيام دولة المماليك الاولى في مصر والشام ، دار النهضة العربية ،بيروت،1969م،ص11.

2- نيقولاي إيفانوف،**الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574**, تر: يوسف عطا الله، ط1, دار الفارابي، بيروت-لبنان,1988م، ص37.

3- مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الإسلامي (العصر المملوكي)**,دط, دار أسامة للنشر, عمان 2003م, ص299.

ومن أجل الحفاظ على رئاستهم لم يأبهوا حتى لحظر نشوب نزاع مسلح؛ لكن ادعائهم بحقهم في زعامة المسلمين و حماية الأماكن المقدسة في الحجاز لم يلق أي قبول جماعي فقد عارض هذه الزعامة أقوى حكام المسلمين في القرنين الرابع عشر و الخامس عشر ميلادي، و كان ذلك سببا في نشوب نزاعات مسلحة مرتبطة بقضية إرسال الكسوة إلى الكعبة، و هو في حقيقة الأمر صراع على الزعامة الإسلامية[1].

فهذا " **تيمور لنك**" و ابنه "**شاه**" في آخر السلاطين من الأسر التركمانية لم يعترفوا بالأولوية الدينية و السياسية لمصر و شن هؤلاء هجمات عنيفة على المماليك، و أعلنوا حقهم في حماية المدن المقدسة. إلا أن وضع سلاطين المماليك المميز حماة للأماكن المقدسة ظل راسخا لمدة طويلة لم يهتز؛ إلى أن تغيرفي أواخر القرن (15م) ومطلع القرن (16م) وظهر عجز المماليك أمام مواجهة أوروبا المتوثبة.[2]

ولم يستطع سلطان المسلمين (السلطان المملوكي) من:

1. حماية أرواح المسلمين وممتلكاتهم
2. حماية الدين نفسه.
3. حماية المدن الإسلامية المقدسة.
4. ضمان سلامة الحجاج.

فوقع مئات الحجاج في الأمر البرتغالي، أو هجمات البدو أو غزوات القرامطة،وأوقف الحج لأول مرة عام (912 هـ / 1506م) بصورة مؤقتة في عهد المماليك واهتز حينها العالم الإسلامي،وظهر من جديد عالم آخر من يحكم ويتزعم العالم الإسلامي.[3]

المطلب الثاني-الانحلال الاجتماعي:

---

[1]-محمد سهيل طقوش, **تاريخ المماليك في مصر و بلاد الشام**, ط1, دار النفائس, بيروت, 1997م,ص550.

2- مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص299.

3- محمد سهيل قطوش، المرجع السابق، ص556.

ظل المماليك على مدى ثلاث قرون يعتبرون دولتهم طرازا نموذجيا للمجتمع المسلم العادل المحافظ على مبادئ الشرع بحذافيرها على حد تعبير علماء الدين المماليك، فقد رفض ذلك المجتمع كل البدع و سادت فيه التقوى و الإيمان و احتضن علماء الدين و الخلفاء العباسيين الشرعيين و العادلين. لذلك فقد عرف المجتمع المصري بشدة إيمانه والتزامه بمبادئ الإسلام وانتشار الحديث و السنة و العلم.[1]

و لكن واقع الحال قد تغير مع مرور الزمن، و أضحى الأمر بعيدا كل البعد عن الصورة التي رسمناها، إذ أنّ معظم المسلمين بدأوا منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي يشعرون بتراجع دولة المماليك على الصعيد الاجتماعي، و جاهروا أنّ مصر أصبحت بلدا لا يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية، و سعا الجميع وراء الكسب المادي السهل، و أضحى غياب العدالة عن المحاكم مجالا لحديث الناس و اقترنت سمعة كبار القضاة و مساعديهم بصفة رجال يرتشون، فلم يعد القضاء منزها و تسابق القيمون على أمور الدولة من أعلى المراتب حتى أدناها على سرقة أموال الخزينة و ممتلكات الأوقاف و ممارسة الفسق و الفجور و الإسراف في تعاطي الخمر و الحشيش.[2]

و حدث مرة أنّ السلطان "**قانصوه الغوري** " نفسه اتهم مساعدين كبار القضاة بتعاطي الخمر و ممارسة الفسق و الفجور و اختلاس ممتلكات الأوقاف، و في عام 1513م أمر السلطان الغوري بإلقاء القبض على الفقهاء السكارى على قارعة الطريق و إنزال العقاب الصارم بهم.[3]

كما أنّ المماليك كونوا مجتمعا مغلقا خاصا بهم و لم يختلطوا مع الشعب المصري، بل ظلوا بمعزل عنهم مترفعين محتفظين بجنسهم و عاداتهم و هذا ما أدى إلى عدم نشوء

---

[1]– المرجع نفسه، ص557.

2– نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص 38.

3– محمد سهيل قطوش، المرجع السابق، ص557.

أوامر بين الحاكم و المحكوم، و شيئا فشيئا رأى الناس بأن الحكام مغتصبون للسلطة جباة ضرائب كرهوهم و لم يعد لهم الحق الشرعي في الحكم و العدل.[1]

و استشرى الفساد بحيث أصبح وقفه ضربا مستحيلا خاصة الدوائر الحاكمة التي أضحت عاجزة عن الإبداع و اتخاذ القرارات الجريئة لحل أي مشكلة قائمة، و فقد الحكام سلطتهم الفعالة على الناس فخسروا بالتالي نفوذهم الاجتماعي و أصبحوا بلا سلطة روحية و بلا هيبة معنوية و خسروا أيضًا تأثيرهم الفعال على مختلف فئات المجتمع، و لجأوا إلى ممارسة الظلم على العباد و اغتصاب أموال الدولة و إنفاقها وفقا لأهوائهم و فرضوا ضرائب جديدة حتى أضحى من النادر أن تعثر على فلاح يستطيع توفير ما يحتاجه من لباس و سبل عيش[2].

كره الشعب حكامه و أخذ بسطاء الناس يعتبرون و كأن الشريعة الإسلامية طويت، ولم يعد للحق و العدل مكانًا في مصر، و ساد في أوساط القواعد الشعبية اعتقاد أن المسلمين أضحوا بلا خليفة، و أصبح الخلفاء العباسيون القاطنون في مصر " اسما بلا مسمى" على حد تعبير قطب الدين المكي[3]، و اعتبرت الجماهير الشعبية أن حكامها ضلوا السبيل و تحولوا إلى مغتصبين للسلطة و طغاة، و انتشر الجوع و التسول في مصر، ففي القاهرة ؛ المدينة العظيمة أصبح فقدان المواد الغذائية ظاهرة مستديمة و غصت هذه المدينة بالمتسولين و الكسحاء و المقعدين و متعاطي المخدرات و البغايا، و شكلت مظاهر الأبهة و البذخ التي عاشها الحكام تحديا صارخا للجماهير الفقيرة، و ثار المسلمون المؤمنون بمواجهة الترف و الأبهة الصارخة في بلاط السلطان و أخذ سكان القاهرة يرددون بتهكم

---

[1]–المرجع نفسه، ص558.

2– مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص300.

3–قطب الدين المكي، هو قطب الدين محمد النهروالي المكي، توفي سنة 1583م، نهروالي نسبة إلى مدينة نهروالة غربي الهند، والمكي بسبب انتقاله إلى الحجاز وإقامته فيها، وهو مؤرخ رفيع الشأن عند الأتراك خاصة، حتى عده البعض (مؤرخ الدولة العثمانية)، للمزيد **أنظر**: الموسوعة العربية على ويكيبيديا.**Ar.m.wikipidia.org**

كيف أن طعام العبيد السابقين لا يحضر إلا في آنية ذهبية، وتعرض الناس بالنقد اللاذع للمغنيين و الشعراء [1]، و الموسيقيين الذين كانوا يتمتعون بأموال الأيتام و المساكين، و ابتعد المؤمنون الصالحون عن الحكام لأنهم حادوا عن طريق الله.

لقد حصل انحلال في المجتمع لم يسبق له مثيل، و لنا في حياة السلطان"**محمد الثاني بن قايتباي**" مثالا؛ لما أصاب الدوائر الحاكمة من انحلال و فساد، فعندما أصبح هذا السلطان شابا اصبح المغنون و المغنيات هم رفاقه و صحبه في حفلات ليلية على النيل، وكان هو ورفاقه و صحبه و مماليكه يطوفون في الشوارع يهاجمون الرجال في مرورهم، و يدخلون البيوت تحت جنح الظلام. يغتصب الأموال من الناس بالسياط و التعذيب و الكيّ، حتى يلبي طلبات جموع المماليك الذين حوله، ففقد بذلك كل احترام واعتبار و تأييد من الناس، فقد انقضت كل فئات الشعب عن الحكومة واعتبرت ممارسة السلطة عارا و أصحابها بلاء على كل ذي خلق حميد يتعامل معهم[2].

و نتيجة لهذه الأوضاع المتردية حصل انحلال في المجتمع المصري، إذ أصيب بانحلال واضح في علاقة الدولة بالمجتمع و السلطان أو الحاكم بالمحكوم و بات من الصعب تصور انحطاط اجتماعي أكثر عمقا من ذلك الذي أصاب هذا المجتمع في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي،وأصبحت النظرة العامة للناس أن الحكام و الولاة هم مغتصبون للسلطة و مستهترون لا يخافون الله و لا يحترمون العباد و شاعت حالة الاستياء و الغضب العامة فانقضت كل فئات الشعب عن الحكومة[3].

1- نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص42.

2-نيقولاي إيفانوف، المرجع نفسه، ص43.

3- مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص301.

تلك كانت مظاهر الانحلال الاجتماعي التي أصابت المجتمع المصري في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي و مشاعر الاستياء التي عمت أفراده، ومن أجل مواجهة أولئك الحكام الفاسدين الذين تلطخت صورتهم بالمفاسد؛ تفجرت مشاعر الحنين إلى خليفة إسلامي حقيقي يقيم دولة العدل بعد استفحال دولة الجور.

المطلب الثالث- التدهور الاقتصادي:

اعتمدت الدولة المملوكية على الاقتصاد كبيئة أساسية و عندما شهدت الضعف كان إيذانا بالانحلال و الضعف الذي تلاها الانهيار. فقد استندت الدولة على التجارة و الزراعة أساس الاقتصاد و الاستقرار و القوة، و شهد التدهور الاقتصادي بداية اعتلاء "**قايتباي**" عرش السلطنة حيث أخذ الانحلال الداخلي و عدم قناعة الأمراء بالسلاطين. ثم عدم طاعتهم أو قناعته باقطاعاته و تدهور المماليك في معاملتهم للأهالي و نهب أموالهم و ممتلكاتهم و الثورة المستمرة من الحين إلى الآخر من قبل الأمراء ضد السلطان بحجة عدم كفاية الأموال أو من الأهالي و العامة ضد الأمراء بسبب القسوة و العنف و الاضطهاد[1].

هذا دليل على ضعف السلطان المملوكي و فقدانه لهيبته أمام الأمراء و كان يأتي بالمصحف بين يديه ليحلف الأمراء و العساكر على الولاء و التأييد له و عدم خيانته أو الخروج عن طاعته أو الغدر به[2].

فكان انحلال النظام الداخلي سببا من أسباب التدهور الاقتصادي في دولة المماليك، و قد حدث في عام 1515م عندما نودي في العسكر بالخروج لمواجهة العثمانيين.فنزل

1- سعيد عبد الفتاح عاشور، **بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى**، جامعة بيروت، العربية، 1977، ص 351-372.

2- مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 305.

المماليك من القلعة و أطلقوا النار على الناس و أخذوا بغالا للقضاة و العلماء و التجار وهجموا على الحارات و البيوت و أنزلوا الفقهاء عن بغالهم في وسط الأسواق و أخذوا من تحتهم، و عبث المماليك بأرواح الناس و ممتلكاتهم و كثر الزعر و انتشر الفساد و عمت اللصوصية، دون أن تتمكن الدولة من كبح جماحهم.[1]

كان من الطبيعي أن يترك هذا التصرف أثرا في الحالة الاقتصادية، فأغلقت الطواحين قاطبة. و فقد الخبز من الأسواق و كذلك الدقيق و عمّ القحط بين الناس، وكثر الدعاء على السلطان و اختفى أصحاب الحرف و التجار، و فقد الأمن الذي يشكل أساس الاستقرار الاقتصادي[2].

و من العوامل التي أسهمت في الانحلال الاقتصادي في دولة المماليك نذكر مايلي:

- **إهمال الأسس التي قامت عليها تربية المماليك:** حيث أهمل هؤلاء الأسس التي قامت عليها تربيتهم و نشأتهم الأولى حتى غدو مصدرا للقلق و الفوضى و عدم استقرار البلاد. حيث بدأ السلاطين بجلب المماليك الكبار لم يتدربوا أخلاقيا أو دينيا أو عسكريا مثل المماليك الأوائل و شبوا منذ الصغر على الأسس غير المتعارف عليها عند المماليك.

و اشترى هؤلاء السلاطين مماليك كبار السن تلقوا تعليما مغايرا و صعب تعليمهم أو تأديبهم و تغيير أسلوبهم الذي اعتادوا عليه منذ الصغر و تنازعتهم الأهواء و الاتجاهات و فقدوا الطاعة و مالوا للعصيان و التمرد.وسمّوا "المجلوبين" أو "الجلبان" جلبوا معهم الفتنة و الاضطراب في المجتمع، و عجز السلاطين المماليك أمام هذا الخطر و لجأوا إلى شتى السبل للتخلص من المماليك الجلبان حتى وصل إلى حد عزل السلطان نفسه من منصبه كما هدد السلطان "**قايتباي**" ثم " **قانصوه الغوري**" باعتزال الحكم. و تمرد الجلبان في طلب

1-ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج04، تح محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، ص474.

2- محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص 564.

الأموال رغم الظروف الاقتصادية السيئة للدولة. بل زادوا الأمور سوءا مع الأخطار التي كانت تحدق بالدولة[1].

- **بذخ السلاطين و ترفهم:** لم يلتزم السلاطين المماليك بنوع من الاقتصاد في نفقاتهم الخاصة ليخفوا عن رعاياهم الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقهم. و إنما استمروا يعيشون عيشة البذخ و الإسراف في الوقت الذي يئن فيه الناس من كثرة الالتزامات المفروضة عليهم[2].

ففي عام 1489م أعلن السلطان "قايتباي" أمام القضاة و الأمراء أن جميع ما في خزائن الدولة من أموال قد نفذ، و إذا به في العام التالي يقيم حفلا لمناسبة ختان ابنه محمد استمر سبعة أيام. كانت مشهودة بما أنفق فيها من أموال، و لم يتوقف السلاطين بالرغم من الضائقة الاقتصادية عن شراء المماليك بأعداد كبيرة و بأسعار باهضة، بالإضافة إلى الإنفاق الفاحش على مشاريع غير إنتاجية مثل إقامة المنشآت.[3]

- **كثرة الصادرات:** لجأ سلاطين المماليك في أواخر العهد المملوكي إلى أسلوب تحايل من أجل الحصول على المال منها:

✓ مصادرة أموال الناس و أملاكهم

✓ قطع أرزاق الناس و خاصة الفقهاء و المتعممين

✓ مصادرة أموال أوقاف الشرعية.

✓ التلاعب بالعملة، من ذلك ما قام به السلطان قايتبايمن ضرب فلوس جديدة أراد أن يجعل سعرها أعلى من الفلوس القديمة ليجني الفرق بين السعرين.

1- مفيد الزيدي، المرجع السابق ص.308.

2- محمد سهيل طقوس،المرجع السابق، ص 566.

3-ابن إياس ، المصدر السابق، ص271.

و لا شك أن التلاعب بالعملة على هذا النحو من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار في السوق. الأمر الذييزيد من ارتباك الأوضاع الاقتصادية.[1]

- **فرض الضرائب:** و قد لجأ السلاطين المماليك إلى أساليب أخرى لأخذ الأموال منها فرض الضرائب و المكوس على التجار للحصول على الأموال و تجهيز الحملات العسكرية و جمع خراج الأرض من الفلاحين قبل استحقاقه و قبل جمع المحصول الجديد. بل حتى قبل موسم فيضان النيل و أخذ أجرة العقارات و الأملاك مقدما بصيغة أشهر و تعرض الناس لكثير من المظالم.مثل استحداث قايتباي" **مكس الغلة** "و هي رسم فرضه على بيع الغلال أدّى إلى زيادة النقمة على حكمه، و ارتباك الوضع الاقتصادي و عرف " المشاهرة: أو " المجامعة " ضريبة تجمع من العامة كل شهر و تدفع للمحتسب ليضعها في الخزائن السلطانية، و هي الأشد ظلما و فسادا في حق المسلمين، و عوّض ذلك الباعة برفع الأسعار و اشتد الغلاء و ارتفعت الشكوى حتى اضطر السلطان إلى إلغائها[2].

1- محمد طقوش، المرجع السابق، ص 567.

2 - مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص 307.

المبحث الأول: بطـاقة قــراءة لكتـــاب:

" التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية "

- **المطلب الأول: تعريف الكاتب و المحقق**

1- تعريف الكاتب

- ✓ **المولد و النشأة*السيرة الذاتية***
- ✓ **شيـــــوخه**
- ✓ **منهجـــــه**
- ✓ **مؤلفاته**

2- لمحة عن المحقق

- **المطلب الثاني: تعريف الكتاب.**

1- الدراسة الخارجية

2- الدراسة الداخلية.

- **المطلب الثالث: النقد و التقييم**

1- نقد الكتاب

2- تقييم الكاتب و الكتاب

المطلب الأول- تعريف الكاتب والمحقق:

يأتي هذا البحث ضمن جهود تعريف بالمؤرخ ابن أبي السرور البكري و التوصل لمعلومات دقيقة عنه و إبراز أهمية هذا المؤرخ كونه تمتع بمميزات و منهجية و أسلوب خاص به ، و تمكن من تدوين معلومات و إثبات آراء خاصة به متميزا و متفردا بها عن غيره، حيث سنبين من خلال البحث شيوخه الذين تلقى منهم علمه، و كيف استقرت منهجيته و سنتأكد من أسماء مؤلفاته و البحث عن أماكن وجودها و تحديد المطبوع من المخطوط سواء كان موجودا أو مفقودا.

و تأتي أهمية هذا البحث في كونه يسعى لإماطة اللثام عن جوانب عدة غير معروفة أو مختلف فيها بخصوص ابن أبي المرور. كما أنه محاولة للإرشاد الباحثين و المعنيين بالتاريخ الإسلامي بأهم مؤلفات هذا المؤرخ و طبيعتها و أماكن وجودها لتحقيق الفائدة منها.

1- تعريف الكاتب:

أ- المولد و النشأة (السيرة الذاتية):

ظهر في مصر في القرن الحادي عشر هجري (السابع عشر ميلادي) مؤرخ كبير عاصر الأحداث و كتب عنها مؤلفات قيمة؛ ذلك هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد أبي السرور البكري الصديقي الشهير بـ**(ابن أبي السرور البكري)**، و هو أول من استأنف كتابة التأريخ لمصر بعد ابن إياس وابن زنبل و قد اختلفت بعض المراجع في تحديد مولد المؤرخ و وفاته، فقد أشار بروكلمان أن ولادته في القاهرة سنة 1005 هـ / 1596 م و توفي سنة 1060هـ/1650م[1]، إلا أننا نرى عدم صحة ذلك حيث ذكرت الباحثة ليلى عبد اللطيف أحمد نقلا عن أبي السرور في كتابه (المنح الرحمانية) أن والده توفي سنة 1007 هـ/1598م و أضاف" و كان عمري إذ ذاك تسع سنوات" فيكون مولده تبعا لذلك عام998هـ

1- كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ج4، د ط، دائرة المعارف الإسلامية د ت، طهران ،ص 51.

/1540 م[1]، و يرجح أن ابن أبي السرور قد توفي سنة 1087هـ[2].

و قد نشأ ابن أبي السرور في بيئة علمية واسعة النفوذ، فهو ينتسب إلى البيت البكري الصديقي المشهور بمصر (بيت السادة البكرية) الذي يرجع نسبه إلى أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) و أسرته اشتهرت بالعلم و الثراء[3].

و ذكره محمد ابن الطيب القادري الحسني (المتوفي سنة 1187 هـ) "في نشر المثاني" و ساق نسبه حتى أبي بكر الصديق –رضي الله عنه–، ثم قال و سند صاحب الترجمة عن والده عن جده الشيخ الحسن، ثالث عشر الآباء له. أي جده أعلى الحسن بن موسى بن يحيى بن يعقوب البكري – عن أبي الحسن الشاذلي – رضي الله عنه–[4].

ب– شيوخه:

عرف محمد بن محمد بن أبي السرور بن زين العابدين أبـو حسـن محمـد البكـــــري الصديقي المصري الشافعي بأنهابن أسرة علمية لذا فمن الطبيعي أن يتلقى بواكير تعليمية على يد والده من حفظ للقرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف و تعلم القراءة و الكتابة كون والده معروف بهذه جوانب وله مجلسه العلمي[5].

1– ليلى عبد اللطيف، أحمد، **تاريخ و مؤرخي مصر و الشام إبان العصر العثماني**، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1979، ص 21.

2– خير الدين الزركلي، **الأعلام قاموس تراجم الأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين المستشرقين**، ج7،ط.15 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2002م ، ص 62.

3– علي مبارك، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدتها وبلادها القديمة والشهيرة**، ج3، دط، دن، القاهرة، 1305هـ، ص 121.

4– أحمد عبد النبي فرغل الدعباسي البكري الصّدّيقي، **السلالة البكرية الصديقية التاريخ و أنساب** تق: السيد حازم زكي البكري المقدسي، ج2، ط.1، مؤسسة الأمة العربية للنشر و التوزيع مصر، 1435هـ/2014، ص 192.

5– محمد بن أبي السرور البكري، **المنح الرحمانية في الدولة العثمانية و ذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية**، تح: ليلى الصباغ، دط. مركز جمعية الماجد للثقافة و التراث، د م ن، دت، ص72.

لكن مع هذا نلمس دفع أسرته له لينال العلم على يد كبار العلماء؛ فيشير البكري إلى أنه كان يحضر دروس الشيخ **(محمد الرملي)**[1]. حيث سمح أول صحيح البخاري منه، و أن الشيخ قد أجازه بروايته[2]، و هذا يشير إلى نباهته و توقد ذهنه في تحصيل العلوم و الإجازات الشرعية في سن مبكرة و من هنا بدأت قريحة البكري تتلقى العلم و المعرفة و قراءة أمهات الكتب، حيث يطالعنا بأنه قرأ كتاب (توشيح الديباج) و هو من مؤلفات (بدر الدين القرافي)[3] و الكتاب ذيل الكتاب الديباج لابن فرحون (ت 799هـ). و من هذا نلاحظ الاهتمامات التاريخية بكتب التراجم و سير الشخصيات[4].

و لم يتوقف البكري عن هذا الحد بل استمر بالأخذ عن مشايخ و علماء من مختلف المذاهب و المشارب و العلوم و الفنون فنراه توجه للدراسة عنه شيخ الحنفية (**أبو حفص الحانوثي)**[5] يقرأ عليه الأربعين النووية للإمام الشافعي (ت 676هـ)، كما و أملى عليه أسانيده العلوية[6].

كما أخذ العلم عن الشيخ(**أبو عيينة-عامر بن العزيزي الشافعي المتوفي** 1034هـ)[7] و قد درس عليه النحو و القراءات حيث "كان فقيها حسن الأدب، عارفا بالنحو و لغة

1-محمد بن أحمد بن حمزة، شمس الدين الرملي فقيه الديار المصرية في عصره، و مرجعها في الفتوى. نسبته إلى الرملة مولده و وفاته بالقاهرة، ولي إفتاء الشافعية، توفي عام 1004هـ، **انظر:** محمد علي الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع**. ج 2. دار معرفة بيروت، د ت ، ص 102 وما بعدها.

2- البكري ، **الروضة الزهية في ذكر ولاة مصر و القاهرة المصرية**. مخطوط في دار مصرية بالرقم 1557 ص 77.

3 - هو فقيه المالكي المعروف و له عدة مؤلفات في العلوم الشرعية. توفي 1008هـ ، **انظر:** الزركلي،**الأعلام** ،ج8، ص12.

4- البكري، **الروضة الرهيبة** ، المصدر السابق، ص 223.

5- هو سراج الدين عم الخاتوني الفقيه و العالم من أهل القاهرة (توفي 1010هـ). **انظر:** البكري،**الروضة الزهية** ، المصدر السابق، ص91.

6- المصدر نفسه، ص 91.

7- نفسه، ص 122.

العرب، منقطعا عن الناس، فارا من الشبهة و الالتباس ، و درس على الشيخ **(نور الدين أبي الحسن الأجهوري المالكي)**[1] (ت 1066هـ).

و يصفه البكري بقوله : « ورع، عالم ، عامل ، يشار إليه بالأنامل ، و محدث عارف يلوذ به من الطلبة طوائف سمع من أعيان المشايخ و ظفر بالعوالي و الشوامخ و أفاد ، و اشتهر ذكره في البلاد و الكتب و ألّف و أجاد»[2] ، و سمع من الشيخ (**أبو محمد عبد الله زين الدين الدنوشري)** و يصفه أيضًا في مجالسته فيقول : « انتفع به كل من الطلبة و استفاد ، و هو من مشايخي الذي أخذت منهم، و من تلامذة والدي الذين أخذوا عنه»[3].

درس البكري على يد الشيخ **(أبو الفدا إسماعيل بن السجيدي)**[4]، و من أبرز العلماء الشافعية في عصره عرف بإجادته لمختلف العلوم الشرعية ، و كان إماما باللغة العربية ، و قد أجاز البكري بكتاب (متن المنهاج) و غيره[5].

و هذا يمكن تتبع أسماء مجموعة من المشايخ، الذين و إن يصرح البكري بأهم مشايخه المباشرين ، إذ أنه يمكن القول بأنه تعلم منه و نقل عنهم أو استفاد منهم، ومن هؤلاء :

1-القاضي زين الدين عبد الرؤوف عبد الوهاب[6]

2-نور الدين علي بن قاضي شهاب الدين أحمد الأنصاري.[7]

1- محمد أمين بن فضل الله الصحبي، " **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، دط، دار صادر، بيروت، دت، ص 53.

2- البكري، **الروضة الزهية**، مصدر سابق ،ص 223.

3-هو من أهالي منطقة (دونشر) و تقع غربي المحلة الكبرى ، **انظر**: المصدر نفسه، ص 109.

4- المصدر نفسه، ص 109.

5-مختلف في سنة وفاته قبل 1056 هـ. **انظر**: المصدر نفسه، ص 195، و الصحبي، **خلاصة الأثر**، ج1، ص .418. .418.

6- هو سبط الشيخ محمد البكري لم تحدد سنة وفاته. كان من أصحاب مكانة و نفوذ .ا **نظر**: البكري، **الروضة الزهية**، مصدر سابق، ص151.

7- من علماء عصره بالفقه و الفرائض و غيرها. و اشتهر بعلم الحساب. توفي عام 1051 هـ .**انظر**المصد رنفسه، ص 180.

3- أحمد أبو عباس بن زين الدين عبد الرحمان الوراثي البكري الصديقي.[1]

4-محمد الحريثي الشافعي.[2]

و من الملاحظ أن البكري ترجم و استفاض في ذكر بعض شيوخه و منهم لم نجد لهم ترجمة إلا في كتبه. فنجد أنه اقتصر في الترجمة لشيوخه من أهل القاهرة أو الذين سكنوها و خصهم بكتابه الروضة الزهية.

ج- منهجه

امتاز عصر البكري بظهور جملة من المؤرخين الذين دونوا التاريخ العام و التاريخ الإسلامي و تاريخ مصر و الدولة العثمانية، و قد جمعت هؤلاء بعض ميزات المنهجية الموحدة واختلفوا في جوانب أخرى و قد شابهوا في بعض من منهجيتهم مؤرخي العصر المملوكي.[3]

-إن أبرز ما يمكن تثبيته من ملاحظة حول منهجية المؤرخين المجادلين للبكري هو تقسيمهم لكتبهم وفق خطط البحث العلمي للحديث. أي يجعلون الكتاب قائمة على مقدمة و أبواب و فصول و خاتمة مع وجود فهرس.

-إن ما تقدم ذكره لا يعني ثبات جميع أبناء عصر البكري من المؤرخين على منهجية و وتيرة كتابية واحدة. بل هناك ما اختط لنفسه أسلوبا و منحى مغاير أحيانا. غير أن البكري اتبع منهجا موحدا في أغلب كتاباته من تقسيم لمقدمة و أبواب و فصول و خاتمة.[4]

---

1 - هو أحد أفراد أسرة بكرية عرف بعلمه و مؤلفاته و تدريبه بالأزهر . توفي عام 1045 هـ، **ينظر**:البكري، **الروضة الزهية**، ص 157.

2-من مشايخ الصوفية. توفي عام 1057 هـ **انظر**:المصدر نفسه، ص 203.

3 -انظر على سبيل المثال مؤلفات ابن زنبل الرمال. توفي عام 1572م. و له كتاب " **الدرة اليتيمة في تاريخ مصر القديمة**".

4- السيد عبد العزيز سالم، "**التاريخ و المؤرخون العرب**" ،د.ط.دار النهضة العربية ، القاهرة، 1986م . ص 82.

-إن الذي يمكن ملاحظته عن مؤرخي عصر البكري كتابتهم التاريخ وفق المنهج الحولي تبعا لمدة حكم كل حاكم فيذكرون اسمه و بداية حكمه. ثم يتدرجون بذكر كل التفاصيل الممكنة عن عصره و كيف كان، و آراء الناس و أحوالهم مع التفاصيل الدقيقة في أغلب الجوانب الدينية و الفكرية و السياسية و الاقتصادية و العسكرية.... الخ، و تنتهي عملية التدوين التاريخي بنهاية حكم الحاكم و ليس انتهاء السنة.

إن ما يمكن الوقوف عليه في المنهجية التي اتبعها البكري ومن معه من بني عصره هو الإسهاب في تفاصيل الحياة اليومية في الدولة العثمانية و مدى تأثر حياة الناس بالأحداث التي تتغير على وقع حدث معين تبعا لأسلوب هذا الحاكم أو ذاك.

لذا يمكننا من خلال كتب البكري و منهجيته أن نقف على حال الإنسان المصري في العصر العثماني بصورة متعددة الأبعاد[1].

ومن أبرز ما يمكن ملاحظته في منهجيته العلمية المتبعة من قبل البكري عند كتابته التاريخية هو : كتابة إمام الحاكم بخط و لون مميز و قد يفرد له عنوان باب أو فصل خاص به يذكر فيه سنين حكمه متى بدأت و متى انتهت ثم ينساب الحديث عن أوضاع مصر عهد هذا الحاكم حتى يتحول ما كتبه من باب عن هذا الحاكم إلى سجل تاريخي يومي سنوي مفصل عن أوضاع مصر في تلك المدة[2].

و مما نلمسه حقا أن البكري هو أكثر بني عصره إنتاجًا و تأليفًا تاريخيا. لذا فقد ذكر تفاصيل كثيرة و دقيقة بحكم طبيعة أسرته و المناصب التي تسلمتها، و قربه من الحكام و الولاة و القضاة و رجال الدين و اطلاع على كتبهم و سجلاتهم و وثائقهم، فكل هذا جعله يذكر حوادث و تفاصيل دقيقة لا نجدها عند من سواه في بعض الأحيان، إذ أرخ لزمانه وفق

1- عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص 85 و مابعدها.

2- محمد بن أبي السرور البكري. **كشف الكربة في رفع الطلبة**، تح: عبد الرحيم عبد الرحيم. " المجلة التاريخية المصرية"، مج 23،1976 م. ص 307.

مشاهداته و رؤاه غير أنه سار وفقا للمنهج العلمي السائد في عصره عموما. مع بروز الخط التأريخي الإسلامي الواضح في مؤلفاته، و الذي يبين طبيعة تكوينه العقائدي و الفكري و المعرفي.

د-مؤلفاته:

اهتم بن أبي السرور بكتابة التاريخ ثابر على ذلك حتى أخرج مجموعة كبيرة من التواريخ لمصر و للدولة العثمانية مع وجود مؤلفات أخرى تعني باللغة العربية و العلوم الشرعية منها الموجود و الكثير مفقود.

و يمكن أن نقسم مؤلفاته التاريخية إلى ثلاثة أقسام:[1]

الأول: يعني بالتاريخ العالمي العام، مند بداية الخليقة حتى زمانه.

الثاني: يختص بتاريخ الدولة العثمانية و حكم الأتراك.

الثالث: يركز على دراسة تاريخ مصر منذ القديم حتى زمانه.

إن من أهم ما يمكن ملاحظته على كتب البكري أن هناك مؤلفات عدة متشابهة و متقاربة محتواها مع بعض الاختلاف في مضامينها ، و التي يبدو أنها دونت في ظروف و لمناسبات أو أشخاص مقصودين بهذا الكتاب أو ذاك.

كما أن من أبرز ما يمكن الوقوف عنده في مؤلفات البكري هو وجود بعضها و أخرى مفقودة يشير لها معظم الذين ترحموا له، و منها المنشورة و أخرى مخطوطة، و سنحاول أن نشير إليها هنا[2].

1/ المؤلفات المفقودة:[3]

---

[1]-ليلى الصباغ، المرجع السابق. ص ص 106،107.

2- محمد أمين بن فضل الله المجني، المصدر السابق، ص 465.

3-زكي صالح محمد ومحمود فيصل عبد الحميد، **ابن ابي السرور البكري (ت 1087هـ) شيوخه ومؤلفاته وأهميتها في كتاب التاريخ الإسلامي،مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية**، مج4 ، ع2، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا، 2018م، ص 174.

1. التفسير الكبير المعروف باسم (تفسير بن أبي السرور).
2. البيان من أحكام القرآن.
3. النور المبين في توضيح ما في إحياء علوم الدين.
4. الدرة العصماء في طبقات الفقهاء.

2/المؤلفات الموجودة:

إن معظم هذه المؤلفات تختص بالتاريخ العام و العثماني و المصري. و حتى الذي يركز عليه الخطط و الآثار فإنه يعنى بمصر تحديدا.

إن الذي يمكن أن يشير إليه في سياق كتبه الموجودة في عدم تحقيق و دراسة أغلبها. مع تعدد انتشار نسخها في أكثر من دولة و مكان لذا نرى ضرورة للملمة شتاتها و بعث الحياة فيها بدراستها و تحقيقها.

1/ كشف (تفريج) الكربة في رفع الطلبة.[1]

من خلال المطالعة مقدمة المخطوط نعلم بأنه ألفه في العام 1017 هـ / 1608 م و أنه ألفه بمناسبة قدوم الوالي محمد باشا إلى مصر ليكون حاكم مصر و ذلك في عام 1016 هـ-1607م.

إن أهمية هذا المخطوط تكمن في تناوله السياسية الاقتصادية للدولة العثمانية و أثرها في المجتمع المصري، فهو يركز فيه على موضوعات هامة و هي:

1-كيف تسلط الجند السباهية[2] على المجتمع المصري.

1-كتاب منشور تمت الإشارة إليه سابقا و يقول محققه عبد الرحيم عبد الرحيم بأنه وجد هذا المخطوط في مكتبة رفاعة طنطاوي بسوهاج، تحت رقم (830) .

2- الجند السباهية: هي فرقة من الفرسان، و هم من رجال العسكرية العثمانية ، و رئيس الفرقة يسمى الصوباشي ، للمزيد **انظر** : محمد أحمد دهمان ، **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**، ط1 ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1990 م ، ص 94.

2-دور الباشوات العثمانيين في مواجهة السباهية.

3- أوضاع الريف المصري و الفلاحية في ظل ضريبة الطلبة.

2/ عيون الأخبار و نزهة الأبصار[1]:

تم تأليف هذا الكتاب ما بين (1031 هـ.1032 هـ /1621م.1622م) وفق المؤرخ، وموضوعه في التاريخ العام و يسميه البكري بـ(التاريخ الكبير)، حيث يبدأ من بداية الخليفة و عهد أدم عليه السلام ثم يذكر ملوك الروم و الفرس، مرورا بالسيرة النبوية و الخلافة الراشدة. ثم الأمويين و العباسيين، و الأمويين في الأندلس فالبويهيين و الفاطميين و السلاجقة، فالأيوبيين و الدولة التركية ثم الجراكسة المماليك انتهاء بالعثمانيين.

إن مقدمة هذا الكتاب تناول أهمية دراسة علم التاريخ و أثره في المجتمعات و فهم طبائع الشعوب و مسيرتها نحو ذلك. و يتكون الكتاب على مقدمة و ستة عشر فصلا. أولها (في ابتداء الخلق من أدم عليه السلام) و آخرها(في ذكر الدولة العثمانية من ابتدائية السنة اثنين و ثلاثين ألف).

3/المنح الرحمانية في الدولة العثمانية:

بعد هذا الكتاب الذي تم تحقيقه[2] من الكتب البارزة للبكري، و يذكر بأنه ألفه نزولا عند طلب البعض، وتكمن أهمية هذا الكتاب في استيعابه لمعظم ما ورد في المؤلفات الأخرى من تاريخ العثمانيين. حيث يشمل تاريخ الدولة العثمانية منذ عهد السلطان عثمان الأول المؤسس للدولة العثمانية وصولا إلى مصطفى الأول عام 1027هـ /1618م.

يمتاز هذا المؤلف بأنه يتناول في فصوله تاريخ الدولة العثمانية ثم بدأ بالحديث عن تاريخ مصر وفقا لمدة حكم كل باشا. واصفا أحوال البلاد و العباد، و أبرز ما تميز به مدة

1-**انظر** : مخطوطة **عيون الأخبار ونزهة الأبصار**. مكتبة برلين.

2-ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص 5.

الحكم هذا الحاكم أو ذاك كما نلمس حديث البكري عن أفراد أسرته و المناصب التي تسلموها و أعمالهم و سيّرهم نحو ذلك.

4/الروضة الزهية في ذكر ولاة مصر و القاهرة المعزية:

جاء هذا الكتاب و الذي تم تحقيقه و نشره ليغطي المدة من العام (1036هـ-1042هـ) (1626م-1632م) متناولا جلالة السلاطين العثمانيين وولائهم الذين تناوبوا على حكم مصر و قضاتهم و شؤون الحياة العامة في زمنهم و نحو ذلك.

لقد تضمن الكتاب معاني جميلة جمعت بين التاريخ و الآثار و الإرشاد السياحي و غيرها من اللطائف حيث عن تاريخ السلاطين العثمانيين و ولاتهم وتاريخ مصر والقاهرة تحديدا كما يشير إلى الأهرامات والآثار المصرية الشهيرة وأنواع الفواكه والنباتات و المناخ والأجواء المصرية الجميلة والملبوسات وجمالها والأطعمة ومذاقها وغيرها من النوادر و الملح.

كما تطرق البكري إلى ذكر ما قام به "**إبراهيم باشا** "[1]في العام 932(هـ/1644م) من ترتيبات و تنظيمه للمقاطعات حيث وضع مشروع قانون"**نامة مصر**"[2]و الذي أثنى عليه البكري، و ترجم البكري للعديد من أفراد أسرته الذين تولوا مناصب و قاموا بمدخرات مصر.

5/ الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة:[3]

---

[1]- **ابراهيم باشا** (ابراهيم باشا بن محمد علي باشا بن ابراهيم آغا ، ولد سنة 04 مارس 1789 ، وفاته 10-نوفمبر 1848 بالقاهرة ابن أكبر لوالي مصر محمد علي باشا، نصب كقائم على العرش نيابة عن أبيه من 02 مارس إلى 10 نوفمبر 1848، للمزيد **أنظر** : **معرفة موسوعة بريتانيكا** على ويكيبيديا:
http://www.britannica.com/biogrop, ibrahim bacha

[2]- قانون نامة مصر (هو قانون الذي فرضه على مصر سلطان عثماني سليمان القانوني 1525 ليكون بديلا عن قانون سلطان قايتباي الذي كان متبعا حتى ذلك التاريخ للمزيد **أنظر** كتاب **قانون نامة** مصر للمؤلف أحمد فؤاد المتولي ، ص15.

3- توجد له نسخة في المكتبة التيمورية بالقاهرة (بالرقم 2544) و له صورة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة بالرقم (271).

كتبه عام 1054هـ/1644م. و هو موجز لكتبه السابقة فقط ذكره بقوله (هذا الكتاب اقتطفت فيه أزاهر تواريخي التي ألفتها)[1] ، و هو مكون من ثلاثة أبواب، الأول في الفضائل مصر اختيارها سكنا للصحابة و الملوك، و الثاني في ذكر من ولي حكم مصر من **البكلربكية**[2] من عهد السلطان **سليم الأول** إلى سنة 1054هـ-1644م و أعمال كل باشا و الأحداث التي دفعت في عهده. و الباب الثالث أرّخ فيه لقضاة العسكر سنة 1055هـ-1645م حيث ينتهي المخطوط.

و توجد مجموعة أخرى من المصنفات تنسب إلى البكري و هي (**قطف الأزهار**) لخص فيه خطط المقريزي و (**دور المعالي الجلية**) في التصرف و (**الفيض المنان بذكر دولة آل عثمان**) و (**التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**). و هذا الأخير المتمثل في موضوع دراستنا.

- **بعض الاستنتاجات:**

تناولنا في الصفحات السابقة المسيرة العلمية لمؤرخ إسلامي بارز ألا؛ و هو ابن أبي السرور البكري، و تعرفنا إلى شيوخه و منهجه العلمي و مؤلفاته، و من خلال البحث توصلنا لمايلي:

1. إن شخصية ابن أبي السرور البكري من الشخصيات العامية البارزة في مجال كتابة التاريخ الإسلامي ، حيث ترك لنا مجموعة مهمة من المؤلفات.

2. تتلمذ البكري بحكم انتمائه لعائلة علمية على يد نخبة من العلماء المصريين في مجالات الفنون و العلوم المتنوعة ما اكتسبه ثراءً معرفيًا استثنائيًا.

1- ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص 139.

2-**البكلربك**: وتطلق على الباشوات و قادة الجيوش و كبار رجال الإدارة و كان من ألقاب باشا مصر في 25 القرن السابع عشر، **انظر**:ليلى عبد اللطيف ،المرجع السابق ، ص 133.

3. تمكن البكري من أن يختط لنفسه أسلوبا خاصا به ، فيه بعض التفردات المنهجية رغم مشابهته لمؤرخي عصره في جوانب عدة.

4. هناك عدة مؤلفات للبكري بعضها مطبوع و أغلبها لا يزال مخطوطا و موزعا في أماكن متفرقة في العالم.

5. للبكري مؤلفات كثيرة مفقودة ، و بعضها قد تداخلت عناوينها مع غيرها ، مما يجعل من الأهمية تقصي هذه المؤلفات و تبيان حالها.

2-لمحة عن المحقق:

الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم (1936م-2005م):

- **مسيرة حياته:**

مؤرخ مصري معروف متخصص في التاريخ العربي الحديث، كتب الكثير من الدراسات و البحوث المتعلقة بالفترة العثمانية، و يعتبره المتخصصون من أبرز مؤرخي ذلك العصر، واصفين إياه بأنه "عميد دراسات التاريخ العثماني ".

- ولد عبد الرحيم في سوهاج بصعيد مصر في 25 ماي 1936م ، أكمل دراساته الابتدائية و الإعدادية ، و عمل في مطلع حياته معلما ، و بعدها دخل كلية الآداب في جامعة عين شمس و حصل على الليسانس في التاريخ ، ونال الماجيستير من معهد البحوث و الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية سنة 1969م ، و كان موضوع رسالته : " الدولة السعودية الأولى 1745-1818م" ، كما نال شهادة الدكتوراه سنة 1973م و كانت أطروحته بعنوان: " الريف المصري في القرن الثامن عشر".

- شغل مناصب أكاديمية و إدارية عديدة منها: رئاسته لقسم التاريخ بكلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر الشريف، ولم يقتصر نشاطه العلمي على داخل مصر فقط، بل امتد إلى خارجها حيث عمل أستاذا زائرا في جامعة برنستون الأمريكية سنة 1974م، و

طوكيو عام 1976م،كما عمل أستاذا مشاركا في كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية بجامعة قطر في الفترة من 1978 إلى 1983 م.

– عرف عبد الرحيم باتجاهه المتميز في الدراسات العثمانية و الذي يعتمد على الوثائق و ليس كتابات المؤلفين المعاصرين أو القدامى ، كما اشتهر بقدرته العالية على مقارنة المخطوطات و تحقيقها و نشرها ، و هذا ما جعل دور النشر المتخصصة تتنافس على أحدث مصنفاته التي تميزت بلغة عربية سليمة و دقيقة.[1]

– أشهر إسهاماته في كتابة التاريخ العثماني:

من أشهر الكتب التي حققها و نشرها:

- كتاب " **الدرة المصانة في أخبار الكنانة** " للأمير أحمد الدمرداش و"**تراجم الصواعق في واقعة الصناجق** "للصوالحي، فضلا عن تحقيقه لكتاب " **عجائب الآثار في التراجم و الأخبار**" للمؤرخ الشهير الجبرتي.

و لعبد الرحيم أكثر من عشرة كتب عن العصر العثماني ومنها:"**الريف المصري في القرن الثامن عشر** " **تاريخ العرب الحديث و المعاصر** "، "**فصول من تاريخ مصر الاقتصادي و الاجتماعي في العصر العثماني**"، " **المغاربة في مصر في العصر العثماني 1517**".

المطلب الثاني– تعريف الكتاب:

1/ الدراسة الخارجية:

يعتبر كتاب " **التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية** " الذي هو في الأصل عبارة عن المخطوط من تأليف محمد بن أبي السرور الصديقي البكري و تحقيق الأستاذ و الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم و نسخته الأصلية توجد بمكتبة فيينا

[1]–عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، **ديوان العرب**، **http:/ar.m.wikipedia.org** اطلع عليه يوم الأحد 16 فيفري 2020م.

تحت رقم **cod.284.AF283** و المخطوط يضم 86 ورقة ، كل ورقة وجه و ظهر ، و مسطرته **12.5×24** سم و كل سطر يضم مابين**10-11** كلمة مكتوبة بخط جميل يقرأ بسهولة. و قد أشار إليه المؤلف في مؤلفاته الأخرى تحت اسم "**الفتوحات العثمانية للديار المصرية** " و لكنه في النهاية و ضعه تحت العنوان " **التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**"فالمصدر الذي نقدمه في هذه الدراسة مصدر جدير بالدراسة.لأنه سوف يساهم في إبراز فكرة أن العصر العثماني كان عصر تطور و تقدم و نماء.[1]

- **عنوان الكتاب:** الكتاب تحت عنوان "**التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**".

-**المؤلف:** محمد بن أبي السرور الصديقي البكري.

-**المحقق:** أ.د. عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم.

- **دار النشر:** دار الكتب و الوثائق القومية (نشأت دار الكتب سنة 1870 بمبادرة من علي باشا مبارك ، ناظر المعارف في عصر الخديوي إسماعيل ، و مع ازدياد محتويات الدار و ضيق المكان بها نقلت سنة 1903 إلى المبنى الجديد جميدان باب الخلق و الذي أنشئ خصيصا لدار الكتب و دار الآثار العربية و تبلغ مخطوطات الدار حوالي 57 ألف مخطوط تعد من أنفس المجموعات و هي مرقمة و مفهرسة....)

- **بلد النشر**:القاهرة

- **تاريخ النشر:** 2005م

- **عدد الصفحات:** 240 صفحة.

-**حجم الكتاب:** هو كتاب متوسط الحجم

-**واجـــهة الكتـــاب:**

أ_ الواجهة الأمامية للكتاب: (صورة غلاف): عليه صورة لبعض الجنود يطوفون الأسواق (مأخوذة من دار الكتب و الوثائق القومية) كتب فوق هذه الصورة عنوان الكتاب بخط غليظ

1- انظر: مقدمة المحقق، ص 27.

ذو لون. أما اسم المؤلف فقد كتب تحت الصورة بخط رقيق واضح ذو لون. و يوجد تحت اسم المؤلف اسم المحقق باللون كما نجد في أعلى الغلاف صورة دار النشر.[1]

ب- الواجهة الخلفية للكتاب:

تحتوي الواجهة الخلفية للكتاب على نفس الصورة الموجودة في الواجهة الأمامية مع اختلاف الشكل و وجود بعض الزخرفة المحيطة بها، بالإضافة إلى وجود اسم المطبعة في أسفل الصورة[2].

2/ الـــدراسة الـــداخلية:

قُسم الكتاب الذي بين أيدينا منهجيا إلى مقدمة و ثلاثة فصول رئيسية كما يحتوي الكتاب على أربعة فصول خاصة المحقق و هي عبارة عن ملخصات لفصول الكتاب الرئيسية و فيما يتعلق بالمقدمة فهي للمحقق حاول من خلالها إظهار أن فكرة العصر العثماني عصر التقدم و النماء و ليس عصر التخلف كما كان سائدا في المؤلفات التاريخية السابقة مشيرا إلى أهمية هذا الكتاب و مقدما خلفيات عن الموضوع.

ليأتي بعدها تمهيد لموضوع الكتاب و الفصول التي تناولها.

و تظهر جهود المحقق في تقسيم الكتاب إلى فصول متوازية مع تقديم ملخصات فقد خصص **الفصل الأول** للتحدث عن أحداث الصراع بين السلطان سليم الأول العثماني و السلطان الغوري المملوكي مع تبين أسباب هذا الصراع و نتائجه التي أسفرت على مقتل السلطان الغوري و دخول مصر تحت الراية العثمانية و سقوط الدولة المملوكية.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان" **الباشوات أوجاقات الحامية و ثورات الجند** "حيث تطرق فيه المؤلف إلى سرد أحداث الصراع الذي شهدته مصر بين هؤلاء الباشوات من

1-**أنظر**: الملحق رقم **01**، ص 63.

2-**انظر**:الملحق رقم **02**ص 64.

ناحية و الأوجاقات الحامية العثمانية من ناحية ثانية و رصد أسباب هذا الصراع و تأثيره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مصر و تأثير ذلك على الحكم العثماني نفسه.

ليختتم هذا الكتاب في آخر فصل الذي هو تحت عنوان " **الأحوال الاقتصادية و أثرها على المجتمع المصري** ". تناول في هذا الفصل الأزمات الاقتصادية التي أثرت على المجتمع المصري نتيجة للمصادرات التي قام بها بعض الباشوات و سوء أحوال البلاد الاقتصادية و انتشار الأوبئة الفتاكة .

أما الفصل الرابع فهو خاص بالمحقق جاء تحت عنوان (المخطوط– أهميته المؤلف. خطة التحقيق) تطرق فيه إلى ذكر مفاهيم خاصة بالمخطوط و المؤلف و الخطة التي اتبعها للتحقيق من شرح المصطلحات و تعريف بالشخصيات.

المطلب الثالث: النقد والتقييم

1–نقد الكتاب:

لم يقدم لنا هذا المصدر صورة واضحة المعالم و دقيقة التفاصيل عن عدة جوانب متعلقة بتاريخ مصر في تلك الفترة فهو لا يحوي على إضافات جديدة عن أوضاع مصر قبل دخول العثمانيين، كما أنه لم يتحدث عن بداية تدهور العلاقات بين المماليك و العثمانيين و جذور هذا النزاع و أسبابه بل ركز فقط على معركتين مرج دابق و الريدانية إلا أنه لم يبرز أسباب هزيمة المماليك في هاتين المعركتين بشكل واضح، على عكس ما وجدناه في مصدر آخر و هو المؤرخ " محمد ابن محمود الحلبي " و المعنون بـ:" **العراك بين المماليك و العثمانيين الأتراك** "، و الذي تناول بدقة موضوع النزاع العثماني المملوكي و أسبابه ، و أوضح بشكل مفصل أسباب انهزام المماليك في معركتين مرج دابق و الريدانية، و حلل جميع الأسباب التي أدت إلى زوال الحكم المملوكي، و تناول أعمال السلطان سليم في مصر، على عكس البكري الذي لم يقدم سردا كاملا للأحداث التي جرت في مصر في تلك الفترة و لم يتناول إنجازات السلطان سليم في مصر بعد ضمها إلى الدولة العثمانية.

تناول البكري في هذا المصدر الجوانب "**السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي**" بشكل جد مختصر، ففي الجانب السياسي، لم يركز على نظام الحكم الذي طبقه العثمانيون في مصر، و لم يركز على ولاتها و إنجازاتهم بل هناك من نجد أنه ذكر أسمائهم و بداية حكمهم و نهايته فقط، على عكس ما وجدناه في كتاب "**تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الملوك و السلاطين**" للمؤرخ عبد الله الشرقاوي، و الذي تناول هو الآخر موضوع الولاة في مصر و لكن بشكل جد دقيق و منظم إذأنه تحدث عن الباشاوات الذين توالوا على مصر في عهد كل سلطان عثماني.

بالرغم من أن البكري خصص فرعا كاملا للحديث عن قضاة العسكر الذين تولوا رئاسة القضاء في مصر في تلك الفترة، و لكنه لم يستطع الإتمام بهذا الجانب و لم يقدم صورة واضحة عنه، حيث أنه لم يتحدث عن كيفية إلغاء العثمانيين لمنصب القضاة الأربعة و جعله منصب قضاة العسكر، بل اكتفى بذكر أسمائهم توليتهم و عزلهم فقط و لم يذكر الجهود التي قاموا بها في سبيل تطبيق العدالة، بل منهم من نجد أنه لم يقف حتى على تاريخ توليتهم و عزلهم.

أما الجانب الاقتصادي في هذا الكتاب نجده هو الآخر جد مختصر إذ أنه لم يرصد كل الأزمات الاقتصادية التي مر بها المجتمع المصري في تلك الفترة بل تناول أمثلة قليلة عن هاته الأزمات، فمثلا ظاهرة تزييف العملة و التي كانت منتشرة في تلك الفترة و خاصة عند الولاة، نجد أنه أشار إليه كعنوان فقط و لم يذكر أي مثال حولها.

أما من الناحية الاجتماعية فنجد أن هذا المصدر لم يركز على الأحداث الجسام التي مر بها المجتمع المصري و مدى تأثر هذا الأخير بالأزمات الاقتصادية المنتشرة في تلك الفترة، على عكس ما وجدناه في مصدر آخر و هو للمؤرخ "عبد الرحمان بن حسن الجبرتي" و المعنون بـ: "**عجائب الآثار في التراجم و الأخبار ج1**" ، و يكاد هذا المصدر ينفرد بالعناية بتاريخ الحياة الاجتماعية في مصر، فلقد كانت للجبرتي ملاحظات قوية لما يطرأ

على الحياة الاجتماعية في مصر من تغيير، على عكس البكري الذي لم يستطع أن يصور أصدق تصوير حول مدى تأثر المجتمع المصري بالثورات و الأزمات الاقتصادية المنتشرة في مصر في تلك الفترة.

2- تقييم الكاتب و الكتاب:

أ- تقييم الكاتب:

يُعتبر المؤرخ محمد ابن أبي السرور البكري الصديقي من أهم المؤرخين الذين دونوا عن تاريخ الدولة العثمانية وعن مصر، فهو أول من واصل الكتابة التاريخية في مصر بعد "ابن إياس الإسحاقي و ابن زنبل" ، حيث أنه اختار من الموضوعات ما كان يهم عصره و زمانه لذلك فهو يعتبر من أبرز المؤرخين المتخصصين في تاريخ مصر.

-تمتع البكري بميزات و منهجية و أسلوب خاص به، وتمكن من تدوين معلومات و إثبات آراء خاصة به متميزا و متفردا بها عن غيره و هذا مالاحظناه من خلال هذه الدراسة.

-من خلال دراستنا لهذا الكتاب وجدنا بأن البكري يتميز بأسلوب تاريخي سهل و دقيق و أفكاره متسلسلة و منظمة و لغته سلسة و مبسطة و مصطلحاته دقيقة، فهو يختلف في كتاباته عن كتابات ابن إياس، الذي كتب بلغة حية و غنية لكن غير نحوية و مفعمة بتعابير عامية.

-لاحظنا من خلال هذا الكتاب أن البكري عاصر الكثير من الأحداث التي ذكرها سواء بالمشاهدة أو السماع بل و أحيانا بالمشاركة في الأحداث بنفسه أو مشاركة أحد أقاربه، فقد شغل المؤلف مناصب سامية أتاحت له فرص المشاهدة و المشاركة و هذا دليل على الأمانة العلمية.

-كذلك نرى من خلال تصفح الكتاب الذي بين أيدينا أن المؤرخ يتميز بنوع من الذاتية، فمثلا نجد أنه استخدم كلمة الفتح العثماني لمصر بدل الدخول العثماني لمصر، فعلى ما يبدوا أنه مدين للحكم العثماني، فهو ينتمي إلى عائلة أرستقراطية و طبقة اجتماعية و

اقتصادية عليا، و كان مقربا من ذوي السلطان و تربطه بالحكام و الباشاوات و القضاة علاقات طيبة، هذا الوضع كان له تأثير على طريقة وصفه لتطور الأحداث، و لكن هذا الأمر لا يبطل موثوقية المؤرخ و لا يبطل شهادته، فهو يتسم أيضا بالموضوعية إذ لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا عالجها بشكل جدي و حيادي بعيد عن الغلو أو عدم التروي عند إصدار الأحكام، و إن كان في بعض الأحيان يظهر تأييده العلني للدولة العثمانية و السبب في ذلك أنه يرى في هذه الدولة استمرارية للخلافة الإسلامية، و السلطان ما هو إلا خليفة للمسلمين.

ب – تقييـــم الكتـــاب:

- **ايجابياته:**

يُعد كتاب «**التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصريةّ**» ، من أهم المصادر في تاريخ الدولة العثمانية ومصر، و تتجلى أهميته في كونه ساهم في إلقاء الضوء و التعريف بفترة مهمة من الفترات التي كانت فيها مصر تابعة للدولة العثمانية، و تمتد هذه الفترة من بداية القرن السادس عشر 1517م، و هو تاريخ دخول العثمانيين إلى مصر ، إلى غاية الثلث الأول من القرن السابع عشر.

تزداد أهمية هذا المصدر التاريخي باعتبار أن مؤلفه عاصر الكثير من الأحداث و الوقائع التي ذكرها سواء بالمشاهدة أو السماع مباشرة من أشخاص يثق بهم، لذلك وجدنا أن هذا المصدر يحتوي على الكثير من التفاصيل و الأسرار الدقيقة.

إن أهمية هذا الكتاب تكمن في استيعابه لمعظم ما ورد في المؤلفات الأخرى حول موضوع النزاع المملوكي العثماني و تحديدا معركتي:"مرج دابق 1516م – الريدانية 1517م".

اتبع المؤرخ في هذا الكتاب الأسلوب التوثيقي للأحداث اليومية التي كانت تحدث في مصر، مما كان له الأخر الإيجابي في معرفة بعض تفصيلات تلك الفترة من تاريخ مصر.

أبرز ما يميز هذا الكتاب و يزيد من قيمته هو اعتماده على مواضيع أحداث تناولها ابن إياس في كتابه "**بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5**" ، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم المصادر التي تناولت تاريخ مصر العثمانية ، و من المواضيع المشتركة بينهما هو أن كلاهما اهتم بذكر أدق تفاصيل المعارك التي جرت بين المماليك و العثمانيين.

يمكن القول بأن هذا المصدر يعتبر حلقة هامة في سلسلة المصادر التي تناولت التواجد العثماني في مصر، و هو أيضا من أهم المؤلفات التي كتبت عن تاريخ مصر بشكل عام و شامل.

- **سلبياته:**

- **من الجانب المنهجي:**

بعد اطلاعنا على محتوى الكتاب الذي بين أيدينا و وجدنا بأن عنوانه لا ينطبق تماما على موضوعه، لأن الكاتب لم يتناول موضوع دخول العثمانيين إلى مصر فقط، بل تناول العديد من الأحداث التي مرت بها مصر منذ دخول العثمانيين إليها إلى غاية الثلث الأول من القرن 17م، ومنه يمكن القول بأن هذا العنوان لا يدل دلالةتامة على ما احتوى عليه متن الكتاب.

ومن خلال اطلاعنا على المقدمة لاحظنا أنها هي الأخرى لا تدل دلالة تامة على المواضيع التي يحتوي عليها الكتاب ، فبعد اطلاعنا على محتوياته وجدنا بأن البكري لم يتطرق في هذا المصدر إلى الجانب الثقافي في مصر، كما أنه لم يتناول الجهود التي قام بها القضاة في سبيل تطبيق العدالة بل اكتفى بوضع قائمة بأسمائهم فقط، على عكس ما يذكره المحقق في المقدمة بأن هذا الكتاب قدم صورة واضحة المعالم عن الجانب الثقافي و عن الجهود التي قام بها القضاة في مصر.

إضافة إلى أن العنوان الذي وضعه المحقق للفصل الأول"**أحداث الصراع بين السلطان سليم الأول العثماني و السلطان الغوري المملوكي**" ، لا يدل دلالة تامة على ما

احتوى عليه هذا الفصل، إذ نجد أنه لم يتوقف عند أحداث الصراع بين سليم الأول و الغوري بل تناول أيضا أحـــداث مـعركة الـريدانية 1517م و الصـــراع بين ســـــليم الأول و السلطان المملوكي طومان باي.

وما يعاب على هذا الكتاب أيضا هو عدم احتوائه على خاتمة لأن هذه الأخيرة لها دور كبير في إعطاء صورة واضحة المعالم للقارئ كونها تحتوي على حوصلة للموضوع الذي يتناوله الكتاب.

- من حيث طريقة عرضه للأحداث:

بعد اطلاعنا على الكتاب اتضح لنا أن مواضيعه طرحت بطريقة متسلسلة و مترابطة، إلا أن البكري أسهب كثيرا في ذكر حيثيات و تفاصيل بعض المواضيع التي تطرق أليها و خاصة المعارك التي دارت بين السلطان سليم الأول و المماليك، في حين نجد أنه تناول مواضيع أخرى مهمة باختصار شديد كالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر، بل نقول أنه لمح إليها فقط، و هذا ما ينعكس سلبا على خلق صورة واضحة المعالم عن الموضوع المدروس لدى القارئ أو الباحث.

و من المواضيع التي أفاض فيها البكري أيضا هو وضعه لقائمتين مطولتين جدا، قائمة للولاة و قائمة للقضاة الذين توالوا على مصر، فرغم أنه خصص فرعين كاملين لهما إلا أنه تحدث عن كل والي و قاضي باختصار شديد، دون أن يشير إلى إنجازاتهم و ما تميزت به فترة توليهم للمنصب و دون أن يضف أحوال البلاد و العباد في تلك الفترات.

وما لاحظناه أيضا في هذا الكتاب هو التكرار خاصة في موضوع المعارك إذ نجد أن موضوع المعارك تكرر فيما بعد في الفرع الأول.

المبحث الثاني: الضم العثماني لمصر

- **المطلب الأول: النـــزاع العثمـــاني المملـــوكي**

1- ضـــم الشام (معركة مرج دابق 1516م)

2- ضـــم مصر (معركة الريدانية 1517م)

- **المطلب الثاني: الباشوات و أوجاقات الحامية و ثورات الجند**

1- نظام الحكم العثماني في مصر.

2- ثـــورات الجنـــد.

- **المطلب الثالث: الأحوال الاقتصادية في مصر العثمانية و أثرها على المجتمع المصري**

1- مصادرة الباشوات لأموال الناس.

2- حدوث نقص أو زيادة في مياه النيل.

3- الأوبـــئة والطـــواعين.

4- تـــــزييف العمـــــلة.

- **المطلب الرابع: الولاة و القضاة في مصر العثمانية**

1- الـــــولاة

2- القضـــاة

المطلب الأول- النزاع العثماني المملوكي:

أولا- ضم الشام:

لقد كانت الجولة الأولى في اتجاه العثمانيين نحو الشرق كما هو معروف هي صدامهم مع الصفوييفي معركة "**جالديران**" الشهيرة في أغسطس 1514م حيث تقدم السلطان سليم الأول[1] بجيشه متوغلا داخل الأراضي الصفوية وتمكن من هزيمة الجيش الصفوي و دخول تبريز[2].

و ربما كانت أهم نتائج هذه المعركة هي تأديب الصفويين و درء خطرهم لمدة عشرين عاما تقريبا، و بعد هذه المعركة شعر سليم الأول بضرورة القضاء على القوة الثانية ألا و هي دولة المماليك،رغبة منه في بسط سيادته على الحرمين الشريفين و الاستفادة من الموارد المغرية فضلا عن تحقيق عمق استراتيجي كبير يساعده في التصدي للبرتغاليين، خاصة وأن المماليك قد بدت عليهم عوامل الضعف نتيجة خسارتهم أمام البرتغاليين في معركة "**ديو البحرية**" عام 1509م، و ما أغضب ذلك من تدهور الاقتصاد المملوكي، نتيجة تغيير طرق التجارة بين الشرق و الغرب و انعكاس ذلك على الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية التي شهدت حالة من الركود و الغلاء الاقتصادي ، فضلا عما أثارت المماليك بمحاولة تقاربهم مع الشاه إسماعيل الصفوي أثناء الحرب العثمانية الصفوية[3].

خاصة و أن العثمانيين أثناء صراعهم مع الصفويين لم يتلقوا دعما من المماليك و وقف

---

[1]-**أنظر** الملحق رقم**03**، ص 65.

2- احمد زكريا الشلق، **العرب و الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916م**، ط1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة 2002م ،ص26.

3- علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض و أسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع و النشر الإسلامية، بورسعيد، 2001م، ص261.

سلطان دولة المماليك "**قانصوه الغوري**[1] 1501-1514م"[2] موقفا غير ودي مع العثمانيين؛ فهو لم يلتزم الحيدة التامة بين العثمانيين و الصفويين و لم يتخذ موقفا عدائيا صريحا من السلطان سليم.

كما أن السلطان قانصوه الغوري أولي إليه بعض العثمانيين الفارين من وجه سليم و على رأسهم أحمد أخ السلطان سليم الذي لجأ إليه بعد أن تخاصما مع أخيه على الملك فرجى به قانصوه الغوري ترحيبا عظيما و جهزه بالعتاد و هذا ما أثار غضب السلطان سليم الأول[3].

و لقد ازدادت العلاقة بين الغوري و سليم سوءا بسبب التنافس على إمارة "**ذي القدر**" أو " **ذي القادر**" في أعالي الشام و قيام سليم بالاستيلاء عليها،[4]وقتل حاكمها "علاء الدولة" عام 1515م.

لقد أن السلطان قانصوه الغوري أولى إليه بعض الأمراء العثمانيين الفارين من وجه سليم و على رأسهم الأمير أحمد أخ السلطان سليم الذي لجأ إليه بعد أن تخاصم مع أخيه على الملك فرحب به قانصوه الغوري ترحيب عظيما و جهزه بالعتاد و هذا ما أثار غضب السلطان سليم الأول[5].

1-قانصوه الغوري: هو الأشرف أبا النصر الغوري ، أصله من المماليك الأشراف الظاهر خشقدم، و هو السلطان الواحد و العشرين من المماليك الجراكسة، تولى الحكم سنة 1500م، تميز بالفطنة و الذكاء و السرعة البديهية، توفي سنة 1516م في حربه مع السلطان سليم، للمزيد **انظر** عبد الله الشرقاوي، **تحفة الناظرين فيمن ولت مصر من الملوك و السلاطين**، تح: رحاب عبد الحميد القاري، ط1،مكتبة المدبولي القاهرة، 1996م، ص ص111، 112.

2- انظرالملحقرقم**04**،ص66.

3-جرجي زيدان ، **تاريخ مصر الحديث مع فذلكه في تاريخ مصر القديم**، ج1، مكتبة المدبولي، القاهرة، 1999م، ص 360.

4-محمد أنيس، **الدولة العثمانية، المشرق العربي، 1514ـــــــ 1914م** ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ،1993م ،ص 110.

5-جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم** ، ج1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999م ، ص 360.

و لقد ازدادت العلاقة بين الغوري و سليم سوءا بسبب التنافس على إمارة "ذي القادر" أو "ذلغار" في أعالي الشام و قيام سليم بالاستيلاء عليها[1]، و قتل حاكمها "**علاء الدولة**" عام 1515م ، لأنه كان مواليا للمماليك و يحظى بتأييدهم و امتنع عن مساعدة الجيش العثماني عندما كان في طريقه إلى فارس ، و قد اعتبر الغوري هذا الاحتلال عملا عدائيا موجها ضده فماكان من الغوري ردا على سليم إلا أن آوى الفارين من الأخير و على رأسهم الأمير "**قاسم**" أحد أبناء الأمير "**أحمد**" أخ السلطان سليم ، فما كان من السلطان سليم إلا أن رد عليه بإغلاق أسواق الرقيق التي كانت بمثابة المدد الطبيعي بقوة المماليك.[2]

شرع الجانبان العثماني و المملوكي في تبادل الاتهامات فاتهم العثمانيون المماليك بإعاقة حركة جيشهم و اتهم المماليك العثمانيين بإعاقة تجارتهم و تعرضهم للتجار المماليك ، و لكن سلطان مصر الغوري عندما شعر بأن الخطر يتهدد دولته و بأن سليم الأول يتأهب لمحاربته أرسل إليه رسولا يعرض عليه أن يتوسط بينه و بين الصفويين. فلم يقبل بل طرد الرسول و أهانه[3]، و أثار العثمانيون بتحركاتهم في "ماردين و أورفه و الرقة و الموصل و ديار بكر ريبة المماليك، فأعد الغوري جيشا و انطلق بجيشه إلى "حلب" شمال سوريا في 16 ماي 1516م.

و جعل طومان باي نائبا عنه في القاهرة، و اصطحب معه الخليفة العباسي "المتوكل على الله" و قضاة المذاهب السنية الأربعة، فاعتبر العثمانيون ذلك عملا عدائيا موجها جندهم رغم أن الغوري تظاهر برغبته في إصلاح الأمور بين السلطان سليم الأول و إسماعيل الصفوي، لكن سليم الأول لكثرة جواسيسه بين المماليك سار إلى بلاد الشام لتأديب قانصوه.

1-محمد أنيس، **الدولة العثمانية و المشرق العربي 1514ـــــــ1914م** ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1993م، ص 110.

2-أحمد عبد العزيز عيسى، **في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي في العصر الحديث**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية2016 م، ص65.

[3]-محمد الطاهر سحري، **مختصر تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، ط1، مطبعة المعارف، الجزائر، 2008، ص123.

في الوقت الذي كان فيه الغوري يستعد لمواجهة العثمانيين، كانت هناك مراسلات سرية بين سليم الأول و**خايربيك**"[1] نائب الغوري في حلب اتسمت بالصداقة و الذي كان قد تواطؤ مسبقا مع السلطان سليم الأول[2] و كان خايربك يبعث رسائل التطمين للغوري و أن سليم الأول لا يرغب في قتاله، و قد تبين بعد ذلك أن خاير بك كان يخون سلطانه و بلاده لحساب العثمانيين و قد بعث بتلك الرسالة ليهدئ أعصاب سيده و يصرفه عن الاستعداد للحرب.

- **معركة مرج دابق1516م:**

توجه سليم نحو بلاد الشام بعسكر عظيم بلغ تعداده حوالي ستين ألف جندي مسلحين بكثير من المكاحل و المدافع و البندقيات[3]، و لما وصلت أنباء تحرك الجيش العثماني إلى الغوري سار هو الآخر على رأس جيش قوامه حوالي ثمانين ألف مقاتل[4]، و في أثناء ذلك أرسل السلطان سليم جملة من الرسائل إلى خصمه محاولة منه استدراج المماليك إلى ساحة المعركة و أخذه على حين غرة، و استطاع السلطان العثماني تحقيق مساعيه في تحديد زمان و مكان المعركة إذ التقى الجيشان في سهل مرج دابق[5] شمال مدينة

1-**خايربك:** بن عبد الله الجركسي، أحد أمراء المماليك، تولى منصب نائب حلب في عهد الغوري، كان متواطئ مع السلطان سليم قبل معركة مرج دابق و كان له دور في انتصار العثمانيين فيها، لذلك عينه السلطان العثماني بع ذلك واليا على مصر. للمزيد **انظر:** البكري الصديقي، **المنح الرحمانية في الدولة العثمانية**، تح: ليلى الصباغ، ط1، دار البشائر للطباعة و النشر، دمشق،1995م، ص 74.

2-عبد الرحمان بن حسن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم و الأخبار**، ج1، ط2، د، ن، بيروت 1978، ص37.

3-عمر الإسكندري و سليم الحسن ، **تاريخ الفتح العثماني للشام إلى قبل الوقت الحاضر**، ط3 ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996م، ص5.

4- نجم الدين الغزي، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة** ، ج1، ط1 ، دار المكتبة العلمية ، بيروت ، 1997م، ص27.

5-مرج دابق: هي إحدى قرى بلدة عزاز قرب حلب، وهو المرج الذي كان ينزله بنو مروان في غزواتهم، و فيه دفن سليمان بن عبد الملك بن مروان سنة 98هـ، للمزيد **انظر:** محمد بن عبد المنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس ، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م ، ص231.

مدينة حلب[1]، يوم الأحد" 25 رجب 922هـ / 24 أغسطس 1516م "[2].

أشاع الغوري أن الجيش العثماني يضم في صفوه المسيحيين و أرمن و شعوب أخرى بغيضة، و كان الغوري يهدف بذلك إلى إثارة الكراهية ضد العثمانيين فقط عن إعطاء تأثير مفاده أن الحرب بينه و بين السلطان سليم الأول حرب مقدسة يخوضها المسلمون ضد المسيحيين[3]، و اخذ يرتب عسكره بنفسه فكان مكانه في القلب و حوله أربعون مصحفا شريفا في أكياس من الحرير الأصفر يحملها جماعة من الأشراف، و كان الغوري يتوهم و يخاف على نفسه من ملك الأمراء خاير بك ومن "**جان بردي الغزالي**"[4] نائب الغوري في حماة ، و كانا يكرهانه و يكرههما كذلك فأمرهما أن يتقدما إلى قتال السلطان سليم و جعلهما و عسكرهما حجابا ووقف الغوري بخواص عسكره الذي يعتمد عليهم من الجلبان الذي أراد أن يقدمهم خلف خايربكو الغزالي و قصد بذلك أن يقتلا بالبنادق و المدافع في أول مرة و يسلم هو و من معه و تفطن خاير بك و الغزالي إلى قصده فأرسلا إلى السلطان سليم و طلبا منه فأمنهما و عهد لهما مما يطيب خاطرهما و أن يولي مصر لخاير بكو الشام للغزالي فقبلا منه ذلك[5].

حقق المماليك النصر في بداية المواجهة وكاد العثمانيون أن يتعرضوا للهزيمة لولا المدافع العثمانية[6]، التي فرقت صفوف الجيش

1-صالح كولن ، **سلاطين الدولة العثمانية** ، ط1، تر: من جمال الدين ، دار النيل ، القاهرة، 2014م، ص93.

2-أحمد بن يوسف القرماني، **اخبار الدول و أثار الأول في التاريخ** ، تح: أحمد حطيط و فهمي سعيد، مج 3 ، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1992م ، ص45

3- ابن زنبل الرمال ، **آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني**، تح : عبد المنعم عامر، اش : عبد الرحمن عبدالله الشيخ ، ط 2 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م ، ص 12

4-جان بردي الغزالي : هو احد أمراء المماليك ، تولى منصب نائب حماة ، لكنه كان تابعا للعثمانيين . للمزيد **أنظر** : القرماني ، مصدر سابق، ص 47 .

5-إبراهيم بن عامر بن علي العبيدي المالكي، قلائد العقيان في مفاخر دولة ال عثمان ،مصر،1312هـ،ص 34.

6-ريديك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النقاش، بيروت، 1981م، ص192.

المملوكي[1]، علاوة على انسحاب بعض أمراء بلاد الشام من القوات المملوكية و انضمامهم إلى الجيش العثماني أمثال جان بردي الغزالي و خايربك الذي انسحب من ميدان المعركة[2] تزامنا مع الانقسام الذي دب في قيادة المماليك من ناحيته و إثارته شائعات انهزام المماليك بين صفوف الجيوش المملوكية من ناحية أخرى، فاختل تنظيم القوات المتبقية من المماليك و تفرقوا[3]،فسقط الغوري في ساحة المعركة، أما الفلول المتبقية فولوا وجوههم شطر حلب التي أبت دخولهم ما دفعهم إلى التوجه نحو دمشق حينئذ استولى سليم على خيام السلطان، و احتوى على مافيهامن أسلحة ومال وتحف، و لا شك أن انتصار العثمانيين على المماليك و من قبل على الصفويين، أو حتى على الروم و الفرنجة راجع إلى تفوقهم الحربي، بسبب تطوير استعمالهم لسلاح البارود و آلاته الخصوص، وذلك في الوقت الذي أهملته الدول الأخرى، بما فيهم المماليك، مع أن هؤلاء اعتبروا أول من استعمله.

دخل السلطان مدينة حلب يوم الجمعة 29 أغسطس، دون مقاومة تذكر، و قابل أعيان حلب و مشايخ قبائلها السلطان سليم و عرضوا عليه الطاعة و الولاء و سلموه مفتاح القلعة، و خطب له في صلاة الجمعة[4] في جامع الملك الظاهر، و قد وضع الخطاب بأنه "ملك الحرمين الشريفين"،فنهض سليم من مكانه واقفا و قال: " من أنا حتى أكون مالكا للحرمين، إنني أفتخر بأن أكون خادم الحرمين لا مالكهما"، و مكث في حلب ثمانية عشر يوما تضم فيها شؤون هذه المدينة و ما حولها، ثم أعد العدة ليتوجه نحو دمشق، و تمكن من دخول "حماة" و "حمص" دون مقاومة حتى وصل إلى دمشق و التي فتحت أبوابها

1- محمد بن كتان، **حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء و السلاطين**، تح: عباس الصباغ،ط1، دار النفائس، بيروت، 1991م، ص195.

2 -**انظر** الملحق رقم**05**، ص67.

3-أحمد حسين، **موسوعة تاريخ مصر**، ج2، ط1، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، د، ت، ص805.

4-محمد بن محمود الحلبي، **العراك بين المماليك و العثمانيين الأتراك**، تح: محمد أحمد سهمان، ط1، دار الفكر، دمشق، دمشق، 19862، ص ص254-257.

للسلطان العثماني و بذلك سيطر على كامل بلاد الشام وبقي بها أربعة أشهر ضبط خلالها نظام حكمها[1].

و بينما كان السلطان سليم يدعم سيطرته على كافة أجزاء الشام اجتمع الأمراء المماليك العائدون من القتال و اتفقوا على اختيار طومان باي[2] سلطانا على البلاد حتى يتمكن من تدعيم قوة المماليك الدفاعية لمواجهة العثمانيين و لكنه رفض في بداية الأمر و لكن أمراء المماليك أصروا على تنصيبه سلطانا خلفا لقانصوه الغوري، فما كان له إلا أن وافق مرغما بعد أن حلفوا له على المصحف ألا يخونوه و لا يثيروا ضده الفتن و كان ذلك في (14 رمضان 922هـ/ 11 أكتوبر 1516م)، و صار يلقب باسم " **أبو النصر طومان باي قانصوه الناصري**"[3]

ثانيا- ضم مصر:

يذكر **ابن زنبل** بأن السلطان سليم لم يكن ينوي فتح مصر بعد أن استولى على دمشق ففكر في العودة إلى بلاده فقد تمكن من تحطيم إمكانية التحالف بين الصفويين و المماليك، و فتح بلاد الشام و في هذا فوائد دينية و عسكرية، ثم إن حملته على مصر ستعرضه لمخاطر اجتياز منطقة سيناء كخطر هجوم البدو عليه، كما أن المماليك في الشام كانوا قلة إذا ما قورنوا بأعدادهم في مصر[4]، كما أن كرامة الشعب في بلاد الشام للمماليك، سهلت الفتح العثماني الذي لم يلق مقاومة شعبية، و كان سليم يتوقع أن تكون المقاومة المملوكية

1-اسماعيل سرهتك، **تاريخ الدولة العثمانية**، تق: حسين الزين، ط1، دار الفكر الحديث، بيروت 1988م، ص71.

2-طومان باي :هو آخر ملوك دولة المماليك، حكم في الفترة ما بين (1474-1517م)، أظهر شجاعة كبير في صراعه مع العثمانيين، إلى أن وقع في أسر السلطان سليم الأول الذي أعدمه شنقا، للمزيد **انظر:** عبد الله الشرقاوي،المرجع سابق، ص ص 223-224.

3-أنظر الملحق رقم**06**، ص68.

4-صلاح أحمد هريدي، **دراسات في تاريخ مصر الحديث 923-1213هـ/1517-1798م**،ج1، ط1، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، الإسكندرية، 2000م، ص126.

أكثر عنفا في مصر نظرا لتمركز المماليك فيها، واعتبارهم مصر آخر معقل لهم، كما أن فتح العثمانيين لمصر سيجعلهم وجها لوجه أمام مخطر البرتغالي في البحر الأحمر.

و لكن فكرة توحيد العالم الإسلامي راودت سليم الأول خاصة و أن أحوال طومان باي كانت غير مستقرة بسبب أن أمراء المماليك الذين قدموا من الشام بعد هزيمتهم طمعوا في أن يتولوا السلطنة من دونه، و حتى المماليك الجلبان أثاروا لطومان باي متاعب كثيرة فبعد موت الغوري لم يعد لديهم وارع لطاعة طومان باي وسع بعضهم إلى أن يتولى "**محمد ابن الغوري** " السلطنة كما أن طومان باي لم يكن يجد المال اللازم للصرف على العسكر و السلاح فقد كان الغوري أخذ معه كل مال مصر، و يبدوا أن طومان باي قد أصبح يقدر أهمية البارود و أسلحته لا سيما أنه قد سمع بمدفعية العثمانيين المرعبة.

و بتاريخ (10نوفمبر/15شوال922هـ) أرسل سليم و هو في دمشق رسالة إلى سلطان المماليك الجديد طومان باي يطلب منه أن يجيء هو ومن معه إلى عتبته السنية ليعرضوا عليه الطاعة و الولاء[1]، و حثه فيها على الاعتراف بسيادة العثمانيين، و أن يعلن خضوعه له مقابل أن يسند سليم الأول إليه حكم مصر، على أن يضرب اسمه على السكة و يخطب باسمه على المنابر و يدفع ضريبة سنوية، ولكن طومان باي رفض تحت إلحاح أمراء المماليك عرض التبعية للسلطان سليم، فقد كان طومان باي مقاتلا مقداما تتجسد فيه أفضل مزايا الفارس المملوكي و لا يفكر إلا بالثأر من الهزيمة و تحقيق نصر على العثمانيين و قتل المماليك أرسل العثمانيين الذين حملوا العرض إلى مصر و ليس هذا الرفض بالأمر الغريب نظرا لتألم المماليك من انكساراتهم و لأن قبولهم العرض العثماني يعني مساهمتهم في القضاء على سلطنتهم، وإزاء هذا الرفض و بإلحاح من خايربك على السلطان سليم بالتوجه إلى مصر طمعا بحكمها من قبل العثمانيين و خوفا على حياته إذا لم يقض على السلطنة المملوكية إضافة إلى أن وجود قوة معادية للسلطان سليم الأول في

1-أحمد فؤاد متولي، **تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي**، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2005م، ص222

مصر من شأنها أن تهدد حكمه في بلاد الشام، فلم يجد سليم مفرا من إكمال مهمته بعد رفض طومان باي لمطالبه و اضطر إلى نقب الحرب إلى مصر و ضم فلسطين خلال زحفه، و أرسل طومان باي قواته بقيادة "**جان بردي الغزالي**" لاسترداد عزه إلا أن قوات سنان باشا أوقعت بها الهزيمة في " 21ديسمبر 1516م" و أجبرت المدفعية العثمانية المماليك على الفرار عبر الصحراء إلى القاهرة[1].

أخذ طومان باي يستعد لحرب العثمانيين فقد أصبح يقدر أهمية البارود و أسلحته، فأمر بصنع مكاحل بعضها من النحاس فكان عددها مائة محملة على عجل من خشب، كما عرض مائتي جمل من الرماة بالأسلحة النارية و الزعر و الصبيان و الشطار و المغاربة، وجمع العبيد و المساجين ليسد النقص في القوة البشرية كما جند الأغنياء.[2]

واستطاع العثمانيون عبور صحراء سيناء بأمان رغم أن القبائل أغارت على خط مواصلاتهم و عندما وصلت أخبار اقترابهم إلى القاهرة رغب طومان باي في تنفيذ خطته و التي تقضي بالتصدي لهم عند الصالحية[3]و هم متعبون من مشقة الطريق قبل أن يصلوا إلى موارد المياه و الرعي إلا أنه لم يستطع القيام بذلك إغراء معارضة قادته الكبار الذين رفضوا الأخذ برأيه و أصروا على الوقوف عند معسكر الريدانية[4]خارج القاهرة مباشرة، و قاموا بتقوية تحصينات الريدانية على عجل و استعدت السلطات المملوكية لاستخدام المدفعية بجدية في أرض المعركة فنصبت المدافع حول المعسكر بينما سلحت بعض القوات بالبنادق، و وضعت المدفعية المصرية على قواعد ثابتة و أصبحت غير قابلة للحركة حيث قيل أن الذي

1- نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص68.

2-عبد العزيز محمود عبد الدايم، **مصر في عصري المماليك و العثمانيين**، دار نهضة الشرق، القاهرة، د.ت، ص179.

3-رزيقة قرشي، **السياسة الخارجية للدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليم الأول 1512ـــــ1520م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، مرقونة، إشراف: محمود تركية، جامعة خميس مليانة، 2016-2017م، ص50.

4-الريدانية: قرية شمالي القاهرة بين مطرية و جبل الأحمر بمصر، **انظر:** الحويري محمود محمد، **مصر في العصور الوسطى من العصر المسيحي حتى الفتح العثماني**، ط2، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002م، ص28.

أمر بوضعها هكذا هو الأمير جان بردي الغزالي، و ماكان ينقص طومان باي هو القادة العسكريون المحنكون و الجنود المدربون و الواقع أن جيشه الذي بلغ أربعين ألف مقاتل كان غير متجانس و افتقر إلى الروح القتالية العالية[1].

- **معركة الريدانية1517م:**

التقى الجيشان العثماني و المملوكي في الريدانية في معركة حامية[2] في (28 ذي الحجة/922هـ/22 يناير 1517). وكانت هذه الموقعة أكبر من مرج دابق و أعنف[3]، فلما تدفقت الجيوش العثمانية من تحت الجبل الأحمر بأعداد هائلة بلغت 200 ألف أو أكثر بقصد الالتفاف حول المدافع المصرية و لم توجد هذه المدافع الفرصة لمواجهة العثمانيين فلم تنطلق إلا واحدة مما أرعب العثمانيين الذين ما لبثوا أن أدركوا عجز مدافع المصريين حينئذ لم ينتظر طومان باي و قصد مع فرسانه معسكر سليم و اقتحمه بشجاعة فقتل عددا لا يحصى من الأمراء العثمانيين بما فيهم الصدر الأعظم " سنان باشا " معتقدا أنه السلطان سليم، و قد حزن السلطان سليم على وزيره حزنا كبيرا، ، وأبدى الجيش العثماني تفوقا ملحوظا في القتال وتمكن من قتل عشرة آلاف من المماليك و دمر في إحدى مراحل المعركة المدفعية المملوكية، و استمر طومان باي يقاوم بشجاعة حتى لقي نفسه وحيدا في نهاية الأمر مع القليل من المماليك و الرماة العبيد الذين دافعوا عنه بنادقهم فلما تكاثرت العساكر العثمانية عليه أدرك طومان باي ألا حيلة له في مواصلة القتال اضطر إلى الفرار إلى قرية في نواحي الفسطاط المجاورة.

هجم العثمانيون على الوطاق المصري و استولوا على جميع ما فيه من أقمشة و أسلحة

1- محمد سهيل طقوس، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت لبنان،2013م، ص171.

2- انظر الملحق رقم**07**، ص 69.

3- أحمد سالم، **إستراتيجية الفتح العثماني**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012م، ص172.

خيول وجمال و أبقار و عربات و غير ذلك[1].

و الواقع أنه لم يكن هناك ثمة مناص من هزيمة المماليك في الريدانية لأنها كانت نتيجة خيانة جان بردي الغزالي[2]، و الذي اتصل بخايربك و أعلمه بخطة السلطان طومان باي في الدفاع و هذا ما جعل العثمانيين يتجنبون في زحفهم نحو القاهرة التحصينات التي أقيمت بالريدانية، و بهذا تقرر مصر في الواقع خلال ساعة واحدة، و أول من أخبر سليم بالنصر في الريدانية كان خايربك الأمير المملوكي الخائن الذي أصبح من أقرب أعوانه سيما بعد قتل وزيره سنان باشا، و يبدوا أن خايربك دخل القاهرة قبل سليم ليستولي على القلعة التي أخذها بدون مقاومة إذ لم يكن بها أحد و بمجرد دخول العثمانيين القاهرة شرعوا في تعقب المماليك في كل مكان و حتى في البيوت و المقابر فمن كان يقع منهم ، تضرب عنقه فورا، و ساعدهم في ذلك العربان مما جعل كثيرا من المماليك يتخفون في زي الفلاحين، كذلك عمد العثمانيون إلى قتل المصريين بوحشية لا نظير لها، و في الوقت نفسه ساد النهب في القاهرة بحجة البحث عن المماليك بحيث صار الجند العثمانيون ينهبون ما يلوح لهم، و لم يمنع النهب إلا بعد ثلاثة أيام متوالية، حينما أمر سليم الإنكشارية بالخروج من القاهرة و الوقوف على أبوابها.[3]

و في يوم الاثنين (3 محرم 923هـ/26 يناير 1517م) دخل سليم القاهرة في موكب عسكري مهيب يتقدمه الخليفة العباسي المتوكل على الله و القضاة، و اتجه بموكله إلى بولاق، و اتخذ من بولاق مركزا لقيادته و أعماله الحربية بعد أن نقل من الريدانية و قد فرشت للسلطان سليم شقق الحرير على الأرض تحت حافر فرسه و أحاط به جنوده بين مشاة و فرسان حتى امتلأت بهم شوارع القاهرة يحملون الرايات الحمراء شعار الدولة

1–محمود السيد، **تاريخ الدولة العثمانية و حضارتها**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004م، ص 88،89.

2– محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج5، ط3، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1401هـ.1984م، ص144.

[3]– محمود السيد، المرجع السابق، ص 90.

العثمانية و كتب على بعضها "**إنا فتحنا لك فتحا مبينا**" و في بعضها :"**نصر من الله و فتح قريب**" و قابل السلطان سليم " محمد ابن الغوري" و أعطاه ورقة الأمان ، و أعلن سليم للناس الاطمئنان و البيع و الشراء ، و خطب له على منابر مصر و القاهرة في يوم الجمعة بدلا من الخطبة لطومان باي[1].

لم ييأس طومان باي من أمل الانتصار و هاجم سليم و ضيق عليه الخناق و اتخذ من مسجد "**شيخو**" مركزا لعملياته الحربية و حفر عدة خنادق و استمر القتال في القاهرة لمدة ثلاثة أيام غير أن المماليك الجراكسة تقاعدوا حين اشتد القتال فصاروا يختفون في الزوايا و المنازل و الإسطبلات خوفا من سطوة العثمانيين، و تمكن العثمانيون من القاهرة و أحرقوا بعض أجزاء مسجد شيخو، وللمرة الثانية وجد طومان نفسه يقاتل في نفر قليل فاضطر إلى الفرار إلى البهنسا بالصعيد حيث فكر بالصلح مع سليم و دخل معه في مفاوضات و أعلن استعداده لأن يحكم مصر كتابع يؤدي الجزية إذا جلا العثمانيون عن مصر، و يجعل الخطبة و السكة باسمه فوافق سليم على الصلح و أرسل سفارة من كبار رجال الدين كان بين أعضائها قضاة مصر الأربعة ليتفاوضوا مع طومان باي ، و عند وصول الوفد إلى البهنسا عطل زملاء طومان باي جهوده و هاجموا سفراء سليم و طاردوهم وقتلوا المندوب العثماني، فأدرك سليم أن طومان باي لا يريد إلا الحرب و أمر بضرب أعناق الجراكسة الذين احتجزهم.[2]

و تقدم طومان باي عن طريق النيل و تقابل مع العثمانيين وجها لوجه عند الجيزة في الثامن من أبريل عام 1517م، وانتهت المعركة بهزيمة المماليك و انتصار العثمانيين بسبب

1- قمر بن الذيب، **العلاقات المملوكية العثمانية (857هـ-923هـ) (1453م- 1517م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، إشراف عيسى بن قبي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019م ، ص 71.

2-عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1516-1922م**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت 1984م، ص 81.

تفوقهم في العدد و السلاح، كما أن رجال طومان من الجراكسة تفرقوا و انفضوا عنه فضلا عن خيانة البدو و الأعراب الذين دأبوا على مهاجمته، و أخيرا وجد طومان باي نفسه وحيدا عاجزا عن المقاومة و على إثر ذلك هرب طومانمع ما بقي من قواته إلى البحيرة فلاقاه " حسن بن مرعي "و ابن عمه " شكر شيوخ العرب "، و أخرج طومان مصحفا و حلفهما عليه ألا يخوناه، و بعدها طاب قلب طومان و وافق على الإقامة عندهما، و بعدها أدرك حسن بن مرعي خطورة إيواء طومان باي و أيقن أنه يقف إلى جانب الكفة الخاسرة فأرسل إلى سليم و أعلمه بوجود طومان باي لديه فأرسل جماعة من عسكره قبضوا عليه و توجهوا به إلى السلطان سليم و أما الأمراء الذين كانوا معه فقد تفرقوا في البلاد[1].

دخل طومان باي على سليم فرحب به، و دار بينهما حوار طويل و أخذ طومان باي يمجد في نفسه و أوضح للسلطان سليم أنه لولا الخيانة ما تمكن هو و غيره من انتزاع بلاد الشام و مصر من المماليك، وإزاء ذلك أعجب سليم بشجاعة طومان باي و تردد في اتخاذ أي قرار بشأنه و وضعه في السجن داخل معسكره "بإمبابة"[2]

و بعد شنق طومان باي بقي سليم في مصر حوالي ثمانية أشهر، و خلال إقامته فيها زار معالمها المشهورة كالأهرام و صلى في الجامع الأزهر، و سعى العثمانيون إلى إفقار مصر بكل الوسائل بما فيها النهب إرسال جميع أموالها إلى إسطنبول، و في سبيل القضاء على مقومات مصر الحضارية سحب سليم منها رجالها الحاذقين في المهن و الحياة الحضارية و التجار ليحملهم معه إلى إسطنبول، و لما اطمئن سليم إلى أن قبضته أصبحت قوية في مصر، و وجد أنه لم يعد لبقائه فيها لزوم غادرها في (20 رمضان 923هـ/أوائل سبتمبر 1517م) ، و إن قيل أن سبب مغادرته لمصر أنه قد سمع أخبارا سيئة من بلاده فاستعجل العودة إليها، و هو على كل حال لم يعد لمصر بعد ذلك، و جعل خايربك نـــائبا

[1]– عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص82.

2–إبراهيم علي طرخان، **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة**، دن، القاهرة، 1954م، ص 197.

عنه في حكم مصر[1].

المطلب الثاني-الباشوات وأوجاقات الحامية وثورات الجند:

أولا- نظام الحكم العثماني في مصر:

بعد دخول العثمانيين إلى مصر عام 1517م، تحولت هذه الأخيرة من دولة مستقلة ذات سيادة إلى ولاية (إيالة) عثمانية، و وضع السلطان سليم الأول في مصر نظاما للحكم متعدد السلطات، فجعل عليها ثلاث سلطات كل سلطة تراقب أعمال الآخرين فلا يخشى من اتحادها أو تمردها، و ذلك ليضمن إحكام قبضة الدولة العثمانية على مصر و استمرارية خضوعها لها و عدم استقلالها[2].

-**السلطة الأولى: الوالي و يلقب بالباشا:** هو السلطة العليا في الإيالة، ممثل السلطان و نائبه في حكم و إدارة مصر، و كانت له عدة ألقاب منها (والي مصر و الباشا، حافظ مصر المحروسة، حضرة الوزير، ذي الضمير المنير)، و كان مقر حكمه قلعة القاهرة، يتم تعيينه من طرف السلطان العثماني، و تتراوح مدة بقائه في منصبه بين ستة و ثلاث سنوات و لاتزيد عن هذه الفترة إلا نادرا، و نظرا لأهمية ولاية مصر، كان السلطان يبعث إليها بولاة من ذوي الخبرة ممن شغلوا منصب الصدارة العظمى أو عملوا في المناصب الرئيسية في البلاط العثماني أو في المناصب الإدارية الهامة في الدولة العثمانية أو في ولاياتها[3].

أما عن اختصاصات الوالي فهي عديدة و متنوعة: فهو ينفذ أوامر السلطان، و يرأس الديوان الذي يساعده في الحكم و يرسل الخراج السنوي المقرر إلى الأستانة و يحافظ على الأمن و النظام و جباية الضرائب في الإيالة، و كان على الوالي أيضا أن يعد قوات عثمانية و مملوكية تشارك إلى جانب الجيش العثماني في حال نشوب حرب بين السلطان و بين

---

1 -أسامة حسن، **طومان باي آخر سلاطين المماليك**، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع، الجيزة، 2000م، ص 58.

2 -جرجي زيدان، **تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم**، ج2، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2016م، ص 58.

3- ليلى عبد اللطيف، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1978م، ص 61.

دولة أجنبية[1]، وكانت له رياسة الاحتفالات العامة و هو الذي يعلن الفرح و المناسبات السارة أو السعيدة مثل انتصار السلطان في حروبه أو زواج بنات السلطان أو ختان أولاده، وكان ينبغي على الوالي الذي يرغب في أن يكون محبوبا من الرعية أن يهتم بإقامة العدل و دفع مرتبات الموظفين في الحكومة و النهوض بالزراعة و تقدم التجارة و تنظيم الأسواق، و أن يهتم ببناء و إصلاح المرافق العامة كالقنوات و الجسور و الأرصفة و الخانات و المنشآت الدينية و إنشاء الأوقاف و اصطناع الحياد حيال المنازعات المحلية العنيفة و العدوات الشخصية الناشبة[2]، و لا شك أن اختصاصات الوالي بالتشريع كانت لا تتعارض مع التشريعات المركزية العثمانية النافذة بمصر و مع أحكام الشريعة الإسلامية التي كانت تعد من الناحية الرسمية بمثابة الشريعة العامة في البلاد[3].

السلطة الثانية- الحامية العثمانية:

وجد السلطان سليم أنه من الخطر ترك المماليك القوة الحربية الوحيدة في مصر فأبقى في البلاد حامية عثمانية منفصلة عن المماليك و هي عبارة عن هيئة حربية مكونة من فرق مختلفة من الجيش العثماني ، و تسمى كل فرقة " أوجاق" و كان عدد الفرق ستة و هي "الجملبان، التنفكجيان، الجراكسة، مستحفظان، العزبان ،جاويشان " ثم أضيف إليها أوجاق سابع (أوجاقالمفترقة)، و يشرف على كل فرقة قائد يقيم بالقلعة، و على كل فرقة ستة من الضباط يشكلون مجلسا – ديوانا – يساعد الوالي في إدارة شؤون البلاد و له الحق في رفض مشروعات الوالي إذا لم ير فيها مصلحة.[4]

---

1 – عبد العزيز محمود، المرجع السابق، ص 211.

2 –هاملتون جب و هارولد بون، **المجتمع الإسلامي و الغرب**، ج2، تر : أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 14.

3– محمد نور فرحات، **التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة– العصر العثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2019م، ص 159.

4–جرجي زيدان، المرجع السابق، ص 59.

وتراوح عدد أفراد الحامية بمختلف فرقها بين اثني عشر ألفا و خمسة عشر ألفا و لم تكن الحامية العثمانية ذات صبغة تركية عثمانية خالصة، فقد كانت تضم عناصر متباينة من العثمانيين و الشوام و المغاربة و المماليك أيضا، و المهمة الأساسية للحامية العثمانية هي الدفاع عن مصر و نشر الأمن و الاستقرار، و الاشتراك في حروب السلطان، و في نفس الوقت أسندت إليها العديد من الأعمال و الاختصاصات الأخرى الغير حربية فهي تساعد الباشا و السناجق في توطيد الحكم العثماني في مصر، و في الوقت نفسه تراقب الباشا و السناجق و توازن سلطتهم و هم كهيئة رسمية لهم كلمة مسموعة في إدارة البلاد، إضافة إلى مساهمتهم في جمع الضرائب[1].

السلطة الثالثة– المماليك:

الفائدة منهم حفظ الموازنة بين الباشا و الوجاقات لأنهم في الأصل أعداء لكلا الفريقين ومن غرضهم الانتصار للفريق الأضعف ليمنعوا القوي من الاستبداد، لذلك أسندت الإدارة المحلية للمماليك الذين كانوا قد حكموا البلاد قبل مقدم العثمانيين[2]، و ذلك لأن العثمانيين لم يقضوا عليهم تماما بل عملوا على الاستفادة منهم في إدارة الأقاليم بحكم خبرتهم و اتصالهم بالشعب المصري، حيث نصب السلطان سليم المماليك على رأس كل سنجق –مديرية – من الأربعة و عشرين مديرية التي تتكون منها مصر، و كان هؤلاء الرؤساء من المماليك يعرفون" **بالبيكوات**" و تسمى مديرياتهم " سناجق ".

و كما ذكرنا سابقا بأن السلطان سليم الأول هو من أوجد الديوان في مصر ، أما السلطان سليمان القانوني فقد أدخل تقسيما عليه و قسمه إلى قسمين: الديوان الكبير المكلف بالأعمال المهمة، و كان يتلقى الأوامر من الباب العالي، و كان من حقه إيقاف أوامر الباشا و الرجوع إلى ديوان الدولة العثمانية، أما الديوان الصغير فهو مكلف بالأعمال المحلية[3]، و

1–المرجع نفسه، ص59.

2–عبد العزيز محمود، المرجع السابق، ص 213.

3 –ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 199.

هو يجتمع كل يوم في قصر الباشا و يحضر جلساته " الكتخدا[1]، الدفتردار[2]، الروزنامجي[3] و ممثل عن كل " أوجاق ".

ذلك هو النظام الذي وضعه العثمانيون لإدارة مصر، و لا غاية لهم منه سوى المحافظة على بقاء البلاد خاضعة للدولة، سواء كان ذلك في صالحها أم لم يكن، و قد بقيت هذه السياسة ناجحة نحو قرنين من الزمان ، إلى أن أخذت الدولة في أسباب التقهقر.

2- ثورات الجند:

لقد لعبت ثورات الجند التي استمرت في أغلب فترات العهد العثماني لمصر دورا كبيرا في إشاعة الفوضى و انعدام النظام، مما كان له أثره على مختلف أوجه الحياة السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية.

كما أشاع الجنود العثمانيون بعض مظاهر الفوضى الأخلاقية " حيث كانوا يخطفون النساء و الصبيان و يطلعون بهم إلى القلعة و يحشرونهم في أطباق المماليك، و تزايد منهم الفساد و صاروا يخطفون عمائم الناس من الطرقات و الأسواق و الأزقة في الليل و النهار، و صار الناس على رؤوسهم طيرة من العثمانيين، و يجدون القتلاء مرمية في الطرقات ".

ولم يسلم خايربك أول الولاة العثمانيين من اجتراء و تهجم الجنود العثمانيين " ففي يوم الثلاثاء نزل ملك الأمراء خايربك من القلعة و توجه إلى ناحية البريم على سبيل التنزه و نصب له خياما على شاطئ البحر، و مد له السيد النقيب الأشراف مدة حافلة و أحضرها

---

[1]- **الكتخدا:** وهو مرادف لكلمة كيخيا ويعني صاحب البيت وهو في الأصل فارسي وقد اصطلح على استخدامه لمن يعمل تائبا أو قائما بالأعمال واستعملت في تركيا بمعنى القيم على الشؤون المالية، للمزيد أنظر أكمل الدين إحسان أوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفانون والثقافة الإسلامية، اسطنبول 1999م، ص724.

[2]- **الدفتردار:** تتكون من كلمتين دفتر ودار بمعنى القابض على دفتر وهو أكبر منصب بشؤون المالية في الدولة العثمانية، للمزيد **أنظر**: اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص85.

[3]- **الروزنامجي:** متولي حسابات اليومية والأعمال الجارية في باب الدفتري بالخزينة العامرة باسطنبول، للمزيد **أنظر**: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص128.

إلى هناك، فخرج عليها جماعة من العثمانية في أثناء الطريق فخطفوا الأكل من على الرؤوس العاملين، فلما بلغ خايربك ذلك تنكد من العثمانية بسبب هذه الفعلة، و لم يكن لخايربك عند العثمانية حرمة ولا وقار و لا مراعاة له في سائر الأحوال"[1].

و قبل أن يستقر نظام الحكم العثماني في مصر أثار رابع الولاة العثمانيين، أحمد باشا (خائن) 930هـ-1524م فتنة كبيرة بسبب تمرده على الدولة العثمانية، و كان أحمد باشا قد نحي عن منصب الوزير الأكبر في الأستانة و عوضه السلطان عن ذلك بمنصب والي مصر، و لكن علاقاته بالسلطان كانت مليئة بالشك و عدم الثقة، فلما استقر في مصر شرع في قتل جماعة من أعيانهما ثم نزع يده من الطاعة و أظهر العصيان و أعلن أحمد باشا تمرده على سلطة الباب العالي و تحديه لحق الأستانة في مال و أمر بأن يوضع رسمه على العملة و يدعى له في الصلاة، و طلب البيعة من قضاة الشرع الأربعة، و قتل عددا كبيرا من الإنكشارية التي قاومت هذه الإجراءات، و تحالف مع الشيخ عربان الشرقية عبد الدايم بن بقر و كثير من المماليك الشراكسة و لم تجد الدولة العثمانية إزاء تلك التطورات بدا من إرسال جيش أجبر حلفاء أحمد باشا على التخلي عنه، فقبض عليه و قتله[2].

و إثر إخماد هذه الفتنة أنقذ السلطان سليمان القانوني إلى مصر وزيره أعظم إبراهيم باشا لتفقد أحواله و وضع القوانين المناسبة لها، فوصلها في الثامن من جمادى الثانية سنة 931هـ/افريل 1525م و قام بدراسة نظامها و قوانينها ثم أصدر قانون نامه مصر و الذي أصبح أساسا لحكم البلاد، و تحديد نظام الجند و وظائفهم مما مهد لمرحلة من استمرار في القرن السادس عشر[3].

لقد كانت أهم ملامح هذه التنظيمات فيها يتصل بالجند منع الجند من مزاولة الأنشطة

1- أحمد شلبي، المصدر السابق، ص 27.

2-عفاف مسعد السيد العبد، **دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 2000م، ص 70.

3-المرجع نفسه، ص 71.

الاقتصادية خاصة اكتفاء بحصولهم على مرتبات نظير تفرغهم للأعمال العسكرية و الأمنية الموكلة إليهم بالإضافة إلى منعهم من الارتباط بالسكان بعلاقات النسب و المصاهرة، و أيضا منعهم من انتماء للوجاقات العسكرية أو السكن بمساكنهم بالقلعة.

و أدت هذه التنظيمات فعلا إلى انتظام الجند العثمانيين حيث أصبح كل وجاق ينتظم أفراده في ما يعرف حاليا بالسرايا و الفصائل- يحمل كل منها رقما منسوبا إلى الوجاق و لكل فصيلة قيادتها التي تتبع قيادة الوجاق.[1]

و ظلت هذه النظم مطبقة بشدة و صرامة، حتى الربع الأخير من القرن السادس عشر، حيث تحلل هذا النظام و أصيب بالضعف، كما تبرز حقيقة أخرى و هي أن العناصر كثيرة بدأت تنتمي إلى وجاقات العسكرية تضعف و انشغل أفراد الوجاقات بالحصول على الامتيازات المادية[2].

فقد دار نزاع بين رجال الفرق العسكرية حول المقاطعات الاقتصادية بهدف دعم كل منهم مركزه إزاء طرف آخر و برز بصفة خاصة بين رجال فرقتي **مستحفظان** الإنكشارية و**العربان** الذين تنافسوا حول الاستئثار بأكبر عدد من المقاطعات، فاستولى رجال مستحفظان على مقاطعة الملاحة قرب رشيد من رجال عزبان في سنة 1102هـ-1691م.[3]

وقد اضطر رجال العربان إلى مهادنة رجال مستحفظان و تصفية المشاكل المعلقة بينهما و لا سيما في أعقاب تدهور مركزهم فاقتسموا سويا التزام عدد من أسواق القاهرة و وافقوا على مشاركة رجال مستحفظان لهم في التزام بعض المقاطعات الأخرى حسما لمنازعاتهم التي تركزت على المقاطعات غير السلطانية[4].

1- عبد الرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار**،ج1، ص04.

2-حكمت أبو زيد، **التاريخ تعليمه و تعلمه**، المكتبة الوطنية، القاهرة، 1962، ص 48.

3-عبد الرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج1، ص07.

4-جاك كرابس جونيور، **التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر**، تر : عبد الوهاب بكر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1993م، ص 65.

كما اغتصب وجاق الإنكشارية منذ البداية النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي مهمة حراسة الشونة الأميرية، و في مقابل ما اغتصبوه من سلطة قرروا لأنفسهم حق تحصيل أتاوات باهضة على كل من يتعامل مع هذه الشونة سواء بالإيداع أو باستيفاء المستحقات المالية، وفرضوا نفوذهم على الضرب خانة. فنقولها من مكانها إلى أحد مكاتبهمو ألزموا القائمين عليها بسك النقود لهم مخالفة للمواصفات القانونية، يقومون بالقوة و القهر بصرفها في الأسواق، كما أخذوا يفرضون أنفسهم جبرا نظارا لأوقاف مصر، كما حصلوا من الوالي على سلطة تحصيل الجزية المفروضة على أهل الذمة من غير المسلمين و كانوا يغتصبون جزءا كبيرا منها[1].

و بالإضافة إلى ذلك التسلط غير الشرعي لجند الإنكشارية على المقاطعات المالية فقد كانوا بمثابة حجر عثرة يعوق الوالي العثماني في كثير من الأحيان عن إتباع الأمن و النظام بالبلاد.

و كثيرا ما كان الجند يغيرون على أهل البلد عند تأخر رواتبهم في محاولة لاستخلاص المال مع الاطمئنان إلى ضعف جانب من يغيرون عليهم و ضعف الحماية المكفولة لهم و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الأمر وصل إلى الاستبداد بالولاة أنفسهم. فقد أثار أوجاق السباهية على الوالي محمود باشا و قتلوه سنة 1567م، و عندما حاول عويس باشا في عام 1588م، أن يعيد النظام مرة أخرى إلى فرق الجند تمردت عليه و دخلوا إلى حريم الباشا و نهبوا كل ما له قيمة، ففر عويس باشا بينما هجم الجند على بيت قاضي العسكر و قتلوا قائد الجايشية.[2]

1-عبد الجواد صابر إسماعيل، **مجتمع علماء الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني**، جامعة الأزهر، د.م.ن، د.ت ن، ص 149.

2- عبد الكريم رافق، **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني حتى حملة نابليون بونابرت**، مكتبة الأطلس ، دمشق، 1968، ص244.

نهبوا المخازن و بيوت الأمراء الفارين، كما تعدى الجند على الوالي إبراهيم باشا و قتلوه سنة 1604م، و استمر الجند في عنادهم و مظالمهم حتى كان عهد محمد باشا المعروف بقول القران 1607-1611م، حيث استطاع قضاء على أضخم الفتن السباهية و إبطال مظالمهم، و قتل رؤوسهم، و نفى و شرّد عددا كبيرا منهم[1].

و تعد فتنة إفرنج أحمد (قتل 1711م) أحد أهم الفتن التي أثارها الجند في العصر العثماني، حيث استمرت تلك الفتنة لمدة تصل إلى ستة سنوات: بدأت فتنة إفرنج أحمد سنة 1705م و قد كان سببها المنافسة على النفوذ و السلطة بين ضباط أوجاق الإنكشارية، ففي هذا العام بدأ أمر إفرنج أحمد في الظهور و كان جبارا عنيدا، و قد أراد هذا الضابط أن يسيطر على الأوجاق كلها و أن يبسط نفوذه على أقرانه من ضباط الأوجاق فعارضه بعضهم و أبوا عليه ما أراد، فدب نزاع بينهم و لكنه انتصر عليهم و استصدر من الوالي العثماني مرسوما بنفيهم من القاهرة، فحصل ذلك فعلا و لكنهم عادوا مرة أخرى و حاولوا أن يلتحقوا بأوجاقهم و لكن إفرنج أحمد عارض ذلك فلجأوا إلى أوجاق الحزب، و هو الأوجاق المنافس للأوجاق الإنكشارية، و تطور الصراع إلى حرب دموية استمرت لفترة طويلة و كانت عنيفة و قاسية نتج عنها أحوال ذاق المصريون و بخاصة سكان القاهرة مرارتها، فقد هدمت منازلهم و أغلقت الأسواق و عطلت المتاجر...، ثم انتهت الفتنة بتغلب الفريق المنافس لفريق الإفرنج أحمد و هجم المنصرون على فرقة الإنكشارية و قبضوا على إفرنج أحمد و قطعوا رؤوس أنصاره سنة 1711م[2].

المطلب الثالث: الأحوال الاقتصادية في مصر العثمانية وأثرها على المجتمع المصري

تعرض المجتمع المصري إبان العصر العثماني إلى أزمات اقتصادية كثيرة أزمة تلو الأزمة، و التي تركت بصمات واضحة على الأحوال الاقتصادية، و أدت إلى إرباك الأحوال الاجتماعية، فلقد كان لهذه الأزمات أثر كبير في تدهور مستوى معيشة فئات المجتمع

1-جون ديبشابرول، **دراسة في عادات و تقاليد سكان مصر المحدثين، مطبعة الجبلاوي**، د م ن، 1976م ، ص 65.

1-ديشابرول ،المرجع السابق، ص 68.

المصري و انخفاض عدد سكانه انخفاضا كبيرا، و تمثلت هذه الأزمات إما في جشع بعض الباشوات في جمعهم الأموال و ارتكابهم المصادرات لأموال الناس، أو حدوث زيادة أو نقص في مياه النيل فيؤثر ذلك على زراعات مصر، أو انتشار الأوبئة كل فترة و أخرى فيهلك الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة فيؤثر ذلك على الأحوال الاقتصادية أو تحدث المناوشات بين العسكر بعضهم البعض أو بعضهم و بعض الباشوات.

أولا- مصادرة الباشوات لأموال الناس:

عرف الكثير من الباشوات بجشعهم في جمع الأموال و ارتكابهم المصادرات لأموال الناس، فمثلا أول وال على مصر، و هو " خايربك "، صادر أولاد الجيعان و استأصل أموالهم " فحصل لهم فيه الذل و الهوان،[1] و يرصد المؤلف أن " محمود باشا " لما وصل إلى مدينة مصر المحروسة، قدم إليه صاحب الصعيد الأمير " محمد بن عمر " بسفينة كبيرة مشحونة بالهدايا و التحف و خمسين ألف دينار. فبمجرد وصوله أمر بصلبه، و أخذ جميع ما أتى به، وأرسل ختم على حواصله ثم صلب القاضي " يوسف العبادي " ، كاتب الروزنامة، و كاتب الجوالي.[2]

و يذكر أيضا عن " حسن باشا الخادم " أنه كان محبا للدنيا جماعا للأموال، أظهر الرشوة بعد أن كانت خفية، بحيث أن خروجه من مصر ما كان إلا على الترب من كثرة ظلمه، و خوفه من الرعايا، و حين وصل إلى الديار الرومية وضعه مولانا السلطان مراد في قلة لما بلغه عنه من الظلم و الجور[3]، أما إبراهيم باشا فقد فتش على كل أرباب المناصب، و الأمناء، و الملتزمين، و مشايخ العربان، و غيرهم كبيرا و لا صغيرا، إلا و أثبت عليه أموالا جمة، و فتشوا عليه أيضا، فظهر عليه من أمر الغلال التي باعها مائة ألف اردب، و أربعمائة أردب، و اثنين و أربعين أردبا، و كتب بذلك عروضا و حججا، و جهزها مولانا

1- محمد ابن أبي السرور، المصدر السابق، ص 23.

2- المصدر نفسه، ص23.

3- نفسه، ص23.

إبراهيم باشا المذكور، إلى الأبواب السلطانية المرادية،فاستصفى ماله السلطان مراد في ذلك، كما تلاعب الولاة بقيمة العملة و قاموا بتزييفها تحقيقا لمنفعتهم الشخصية[1]، إذ قام الولاة بسحب العملات المعدنية و الذهبية و الفضية و إصدار عملات تناسب قيمتها المعدنية سعرها الإلزامي، و اعتمد هؤلاء الولاة على مجموعات من الصيارفة الأقباط الذين كثيرا ما كانوا يتولون إدارة سك النقود، و قد أدى تذبذب قيمة العملة و غشها إلى اضطراب الحياة الاقتصادية، كما لعب دورا كبيرا في ميل الأغنياء إلى اكتناز الذهب و الفضة بدلا من استثمار أموالهم.[2]

- ثانيا: حدوث نقص أو زيادة في مياه النيل:

هذه الظاهرة ليست وليدة العصر العثماني و إنما هي ظاهرة عامة و قديمة قدم وجود نهر النيل حيث أنه في بعض السنوات و لأسباب طبيعية تتعلق بكميات المياه التي تسقط على منابع النيل كانت مياه النيل لا تصل إلى المنسوب المعتاد و هذا ما يترتب عليه عدم ري مساحات كبيرة من أراض مصر الزراعية و يترتب على حدوث الغلاء[3] و بخاصة في الحبوب و ارتفاع أسعارها بصورة كبيرة و استغلال التجار لهذه الظاهرة و إخفائهم الغلال بل إن بعض الباشوات استغلوا هذه الظاهرة لصالحهم. ففي عهد الوالي علي باشا السلحد (1601 1604م) انخفض نهر النيل و لم يصل لمنسوبه الطبيعي، و حينما اشتدت الأزمة و ضاقت الأحوال بالناس، حاول الباشا أن يستغل تلك الظروف العصبية فيبيع القمح الإفرنج بستين فضة، و تكررت ظاهرة الغلاء لنفس السبب في عهد أحمد باشا (1615ـــــ 1618) حتى بيع إردب القمح بتسعين نصف فضة، و حدثت نفس الظاهرة في عدة سنوات،

1- أحمد شلبي عبد الغني، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء و الباشات**، تح: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978م، ص 8.

2-المصدرنفسه، ص08.

3 -كمال حامد مغيث، **مصر في العصر العثماني 1517-1798م**، ط1، مركز الدراسات و المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، 1997م، ص 87.

و قد أكلت الناس بعضها بعضا من الغلاء[1]، و زادت حدة الأزمة الاقتصادية و تأثر المجتمع المصري بها كثيرا حتى باع الناس أولادهم و هجروا ديارهم، وهجت الناس جوعا، و صار الفقراء يخطفون الخبز من الأسواق، و امتلأت أزقة مصر و حاراتها و أسواقها بالأموات.

ثالثا- الأوبئة و الطواعين:

اعتبرت الدولة العثمانية الاهتمام بالصحة العامة للشعب أمرا خارجا عن اختصاصاتها و نتيجة لذلك فإنه كثيرا ما كانت تلك الأوبئة الفتاكة تهاجم الشعب و تهلك الكثير من أفراده، و كان الوباء يصيب الشباب و الصبيان أي الجيل القادر على العمل و الجيل التالي له، مما كان يؤثر على اقتصاديات البلاد و لفترة طويلة و يؤثر بالتالي على مستوى المعيشة لكثير من الأسر و هذا ما يضر بحياتهم الاجتماعية كثيرا خاصة إذا فقدت الأسرة عائلها مما كان يؤثر على حياة الأسر الاجتماعية[2]، و كانت أوبئة الطاعون تظهر كل بضع سنوات، و مما لا شك فيها أنها كانت متنوعة فمثلا أحد الأوبئة التي يقال عنها أنها وصلت من الهند لم يكن قاتلا و أمكن علاجها على ما يقال بأكل السكر و البرتقال المر، و بدأ الوباء في مصر العثمانية سنة 1621م، فتعب الناس غاية التعب، و لقد عرفت مصر نوعا من الطاعون في فترة حكم الوالي " مصطفى باشا " (1624ـــ 1626م) يذكره الناس بالطاعون الهادئ و الذي أرعب القلوب و كان ذلك سنة 1625م و كان الباشا يحضر نواح النساء المرتفع أثناء مواكب الجنازات. كما حظر ارتداء ثياب الحداد السوداء، و لقد فعل ذلك بغرض احتواء الذعر الذي كان الناس يشعرون به، و عادة كان الطاعون يدوم ما بين شهرين أو أربعة .

---

1 -عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي و الاجتماعي في العصر العثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1990م، ص 310.

2- ميكل ونتر، **المجتمع المصري تحت الحكم العثماني**، تر :إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 2001م، ص 345.

كان الدعاء هو وسيلة الأهالي المعتادة لمواجهة الطاعون، و كان ثمة مكان مفضل للدعاء هو مسجد "الجيوش" ذلك لأن الناس كانوا يعتقدون أن الدعوات المرفوعة هناك يمكن الاستجابة لها، و لم يتم اتخاذ إجراءات عملية في سبيل الكفاح ضد الأوبئة، فكان هناك اعتقاد قد يمنع المسلم من أن يغادر منطقة موبوءة بالطاعون و لكن بعض رجال الدين فروا مع أسرهم إلى صحراء سيناء أثناء اشتداد الوباء في المدينة بينما اعتبره معظم الناس إرادة الله الحتمية و يجب تحملها بصورة قدرية[1].

-رابعا: تزييف العملة.

استمرت فترة القوة والسيطرة للحكم العثماني في مصر إلى أن جاء عهد علي باشا الصوفي(1564ـــ 1566م)، حيث أحدث أول زيف في العملة المتداولة في مصر[2]،حيث تم خلط العملة بالنحاس زيادة عن القانون، فقد أمر هذا الباشا دار الضرب بأن تخلط في المائة درهم ثلاثين درهما نحاسا، فكثر اللصوص و المفسدون، وانعكس أثر ذلك على السوق المحلية، و ارتبكت الأسعار و كسدت بعض السلع، و تتالت بعد ذلك عمليات غش العملة، حيث أنه في عهد " قره محمد باشا" فشت في القاهرة الفضة النحاس (و صار النصف المختوم لا يوجد، و إن وجد لا يتعامل به، و إنما تأخذه اليهود و يقصوه أربعة أنصاف و يصرف، فاشتد الحال على الناس و زاد الكرب[3]، فاجتمع أهل الأسواق و دخلوا الجامع الأزهر، و شكوا أمرهم إلى العلماء و ألزموهم بالركوب إلى حضرة الوزير في شأن ذلك الأمر، فركب الشيخ " **محمد النشرتي**" و ركب خلفه جميع العلماء و توجهوا إلى الديوان و أفهموه على القضية، فجمع السناجق و الأغوات و الأمراء و كان ديوانا حافلا و اجتمع أمرهم أنهم: يقطعون فضة جديدة، و توزع على الصيارف بالقاهرة، و كل من كان معه شيء من المقاصيص يطلع إلى الديوان و يتبدل وزنها فضة من دار الضرب أو من الصيارف، و كل من يتعامل بالمقصوص يستحق ما يجرى عليه.[4]

1-المرجع نفسه، ص 345.

2- سليم أبو جابر، محمد ابن ابي السرور البكري الصديقي ومكانته في تأريخ مصر العثمانية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تل أبيب، 2003م، ص 40.

3- عبد الرحيم عبد الرحمان، المرجع السابق.ص31.

4-كمال حامد مغيث، المرجع السابق، ص 90.

المطلب الرابع: الولاة والقضاة في مصر العثمانية

1- الولاة:

-خايربك " 1517-1522م ":

هو سيف الدين خايربك، مملوكي جركسي، عينه السلطان سليم والي على مصر، يوم الإثنين(13 شعبان 923هـ/ 31 أغسطس 1517م) و ذلك مكافأة له على مساعدته في فتح الشام و مصر، أبوه إسمه " يلباي "و كان في أيام الغوري من أكبر مساعديه، و ظل يترقى في الوظائف المملوكية، إلى أن أصبح نائبا على حلب، حافظ أثناء تمرد الغزالي على ولائه للباب العالي، و وجه قواته لمحاربة الغزالي و خلافا للمعتمدين العثمانيين الآخرين خلع على نفسه لقب (ملك الأمراء)، و كان ذلك أرفع من لقب " بكلربك " أي " أمير الأمراء "[1]، و هي رتبة يحوز عليها حاكم أحد الولايات، فلم يكن في استطاعته أن يحمل لقب يشير إلى الاستقلال مثل لقب " السلطان " ، كما لم يكن " باشا " ، بما أنه لم ينحدر من المؤسسة العثمانية الحاكمة، و كان يصبوا إلى أن يكون هذا اللقب رمزا لوضع مصر الخاص كخليفة للباب العالي تتميز عن باقي ولايات السلطنة الأخرى، و قد حكم خايربك مصر في عهدي سليم و من بعده سليمان لمدة خمس سنوات، و احتفظ بالعديد من العادات و المراسم التي كانت موجودة في السلطنة المملوكية، حيث أنه تمتع باستقلال تام في شؤونه الداخلية و احتفظ كذلك بالتنظيمين الديني و الإداري السابقين في البلاد[2]، و كان له جيشه الخاص و حاشيته مع بروتوكول مملوكي مثالي، فلقد استمال المماليك المصريين و شيوخ البدو إلى جانبه و عينهم في المراكز العسكرية و الإدارية، و نظرا إلى أنه كان يخشى من عدم إعادة تعيينه في نهاية كل مدة سنوية فقد كان يطيع الأوامر و النظم الصادرة من إسطنبول، و كان يحث العلماء أن يحسنوا نقل أخباره في إسطنبول، تلك الأخبار الخاصة بسلوكه كحاكم كما كان يمنح هبات ضخمة إلى الحكام العثمانيين كي يقوي من موقفه، و لقد كان خايربك

1- جرجي زيدان، **مصر العثمانية**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، 2012م، ص 61.

2- أسامة حسن، المرجع السابق، ص 58.

يكره الرعايا المسلمين المصريين فقرب منه اليهود و النصارى، و لكن عندما تزايد المرض عليه في آخر أيامه تحرك ضميره و أفرج عن كثير من مسجوني القاهرة، و وزع المال على الفقراء و خدمة المعاهد الدينية، بحيث ذهل الناس من تصرفه هذا الفجائي فلم يروا في أيامه أحسن من هذه الأيام[1]، و لما اشتد عليه المرض توفي و ذلك يوم الأحد 5 أكتوبر 1522م، و دفن بمسجده الذي بناه بالقرب من باب الوزير بجهة (الخيربكية) المسماة بهذا الاسم نسبة إليه.

- **مصطفى باشا " 1522- 1523م "**

عين في 27 أكتوبر 1522م ، واليا جديدا على مصر، زوج أخت السلطان سليمان القانوني، و هو أول من لقب بلقب الباشا من ولاة مصر، و كان لا يعرف العربية و لا يظهر شيئا من الحفاوة للوافدين عليه و المهنئين له من أهل البلاد، و قام بإعادة تنظيم شاملة لإدارة البلاد، أبقى على التقسيمين السياسي و الإداري السابقين بما يتلاءم و متطلبات السلطة الجديدة فأصبحت مصر ولاية عثمانية جديدة يحكمها بكلربك[2]، و استفاد مصطفى باشا بشكل واسع من نظم قوانين السلطان المملوكي " **قايتباي** " التي جسدت التقاليد القديمة لحياة الريف و الإدارة في مصر، جرى التدقيق في تلك القوانين و أعيد النظر فيها كي تتفق و مقتضيات الحياة الحكومية و الاجتماعية العثمانية، و في عهده دبر المماليك و البدو مؤامرة تزعمها " **جانم الصيفي** " و الذي وحد قواته مع " **إينال** "، و تحركا إلى الشرقية، فسارع مصطفى باشا إلى تحريك القوات العثمانية لمواجهتهما، و كانت تناهز الخمسة آلاف إنكشاري و توفكنجي (خيالة)، و تمكنت القوات العثمانية من سحق قوات المماليك و قتل "جانم" في المعركة في حين فر " إينال "، و رغم فشل التمرد بقي الوضع في مصر على حاله من التوتر الشديد، و في 20 أغسطس 1523م أستدعي مصطفى باشا إلى إسطنبول

1-ميكل ونتر، المرجع السابق، ص 52.

2- عمر الإسكندري، المرجع السابق، ص 77.

و خلفه قاسم باشا الذي أبلغ الباب العالي بعد فترة قصيرة أن ليس بمقدوره ضبط الأوضاع في مصر، عندئذ عين " **أحمد باشا** " بكلربك على مصر[1].

-أحمد باشا " 1523-1524م":

من أصل جيورجي ، أطلق عليه في التاريخ العثماني اسم " قابين "، كان هذا القائد قد هزم فرسان رودس في عام 1523م، و كان يصبوا إلى منصب الصدر الأعظم و عرض مصر على أحمد باشا فشعر هذا بالمهانة لكنه مع ذلك قبل منصب بكلربك مصر و تفاهم مع المماليك المعارضين و شيوخ البدو و أراد الاستقلال بمصر و نادى نفسه سلطانا على مصر و أعلن انفصاله عن الباب العالي و أحيا دولة المماليك ثم عزل قاضي قضاة مصر و أعاد العمل بنظام قضاة الشرع الأربعة[2]، و أمر بضرب السكة باسمه و الدعاء له في الخطبة، و بعد استيلاء أحمد باشا على السلطة عزل كل الموظفين العثمانيين و سرح الإنكشارية و بدأ بإعادة تنظيم جيش المماليك و أعاد تحويل الأملاك السلطانية و بدأ توزيعها على المماليك و البدو، و أخذ يفتش له عن حلفاء خارجيين، فاندلعت الاضطرابات في المدن بسبب مصادرة الأملاك و القروض الإلزامية و الحكم بالموت على الأعيان، تحول كبار الأعيان و التجار و زعماء الطوائف الدينية إلى أعداء لأحمد باشا من جراء ذلك اتخذ التمرد ملامح انقلاب منذ البداية و لم يحظ بأي تأييد جدي في مصر[3]، و سرعان ما أرسل السلطان سليمان قوات عثمانية لإخماد التمرد، و لم تكد تتحرك حتى تلقت أمرا بالعودة، إذ فشل التمرد في 23 فبراير 1524م، بعد أن انتفض سكان القاهرة و قلبوا " الطاغية الوغد " أخذ أحمد باشا على حين غرة، فقد كان في الحمام، و وجد صعوبة بالغة في الخروج منه للوصول إلى القلعة، و في اليوم التالي فر من القاهرة، و راح يجوب البلاد بحثا عن ملجأ

1-جرجي زيدان، المرجع السابق، ص 64.

2- نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص 80.

3-أحمد زكرياء الشلق، المرجع السابق، ص 95.

له، و لكنه لم يلبث أن قبض عليه، و أعدم في 6 مارس 1524م، و أرسل رأسه إلى القسطنطينية بعد أن علق على باب زويلة[1].

- إبراهيم باشا " 1525 ":

بهدف إقرار الأمن و الهدوء نهائيا في البلاد أرسل السلطان سليمان إلى مصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا سنة 1525م، و كان نشيطا محبا للإصلاح و النظام، فخلال ثلاثة أشهر من وصوله إلى مصر أعاد الشرعية العثمانية إلى مصر، و أعدم شيوخ الحضارة و بكر الذين شاركوا في التمرد بحماس و طرد المماليك المشتبه فيهم باشتراكهم بأحداث 1523ـــــ 1524م، و استخدم إبراهيم باشا كل الوسائل التي تؤكد عزم الباب العالي على الحزم في الإدارة وفقا لمبادئ الشريعة و العدالة، و دفعت التعويضات السخية إلى كل من تعرض للظلم في عهد أحمد باشا، و نشط العمل لإعادة بناء أنظمة الري و منشآته، و إعمار القرى و تحضير سجلات الريف و غيرها، و أطلق سراح الفقراء المسجونين بسبب الديون، و صدر أمر بإعالة اليتامى على حساب الدولة و إصلاح المساجد و المآوي و غيرها من المؤسسات الإسلامية، و طاف المنادون في الشوارع يدعون كل من له شكوى أن يتقدم بها إلى الصدر الأعظم مباشرة، فلقد استطاع إبراهيم باشا أن يجمع بين محبة الشعب للطريقة العثمانية النموذجية و أقسى صنوف الاضطهاد و التنكيل، فتمكن بذلك من إقرار الأمن و الهدوء في البلاد خلال فترة قصيرة، و في 14 يونيو 1525م، عاد إلى إسطنبول[2].

- سليمان باشا " 1525-1535م ":

من أعظم الولاة العاملين في مصر، نصب على مصر سنة (931هـ/1525م) فاهتم بالنظر في أحوال البلاد و إصلاح ما فسد منها فعين مأمور لمسح الأراضي و رتب

1- نيقولاي إيفانوف، المرجع السابق، ص 81.

2-جرجي زيدان، المرجع السابق، ص 62.

الضرائب على أحسن نظام و استحدث دفاتر جديدة لأعمال الحكومة و شيد كثيرا من المباني النافعة، و في مدة ولايته كثر تعدي سفن البرتغال على بلاد البحر الأحمر و سواحل الهند، حتى قطعت المواصلات التجارية بين مصر و تلك الجهات، فاستغاث " درشاه " بالسلطان سليمان القانوني، فأصدر السلطان أمر إلى سليمان باشا على "عدن " سنة 1538م، ثم توجه إلى بلاد الهند، و هناك انهزم سليمان باشا بالرغم مما بذله من جهد عظيم، و كانت ولاية مصر قد أسندت أثناء انشغال سليمان باشا إلى " خسروا باشا " سنة 1535م،و لما عاد سليمان باشا إلى مصر تسلم مقاليد الأمور ثانية، و بقي واليا عليها إلى أن استدعي إلى الأستانة و أسند إليه مسند الصدارة العظمى بها.[1]

-سنان باشا " 1567-1569م ":

تصرف في شؤون البلاد بحكمة و تدبر، و بعد تسعة أشهر و ردت عليه الأوامر السلطانية بأن يستعد لفتح بلاد اليمن و استخلاصها من الزيديين، فجهز جيشا و خرج به من مصر سنة (976هـ/1568م)، بعد أن أناب عنه في الولاية "إسكندر باشا "، و لما عاد من فتح اليمن سنة (979هـ/1571م) تسلم ولاية مصر ثانية و أخذ يشيد المباني فأنشأ في بولاق سنة 1571م، رباطا- تكية - و مسجدا كبيرا لا يزال إلى الآن من أعظم الآثار العثمانية بمصر، و هو ثاني مسجد بني بها على الأشكال البيزنطية، و بقي سنان باشا بمصر سنتين كان أثناءهما موضع المحبة، لكثرة إصلاحاته و عظم مبراته.[2]

- مسيح باشا " 1574-1580م ":

من أفضل الولاة الذين تولوا حكم مصر، كان خزندار للسلطان سليم الثاني، و كان من أكثر الحكام عفة و استقامة، و أشدهم حرصا على نشر الأمن و إقامة العدل إلا أنه تشدد في معاقبة المفسدين، فكان قتالا سفاكا للدماء، فقتل منهم نحو عشرة آلاف نفس، و أما أمر

1-عمر الإسكندري، المرجع السابق، ص 80.

2-كمال مغيث، المرجع السابق، ص 123.

الرشوة فقد كان يقبل منها شيئا لا جليلا و لا حقيرا، فلهذا عمرت مصر في أيام دولته، و قد اختص بصحبته الشيخ الإمام " نور الدين القرافي "[1]، و عمر له جامعا عظيما بباب القرافة، و جعل أوقافه بيد الشيخ نور الدين يتصرف فيها.

- **أويس باشا " 1587-1591م ":**

كان رجلا متسرعا، مهابا، وأصله قاضيا، و تولى دفتر دار بالروم، و أخذ بعد ذلك مصر، و أراد أن ينظم أولاد العرب من المصريين في سلك الجيش، اشتعل لهيب الفتنة بين الجنود، و لم يقبلوا أن يتشبه بهم غيرهم في لباسهم و هجموا على أويسباشا و أهانوه 1589م، فاضطر إلى الإذعان لمطالبهم، و حدث في عهده زلزال عظيم سقط به عدة منارات و بيوت و تفلق جبل المقطم قرب أطفيح إلى ثلاث فلق تفجر منها الماء[2].

- **قرة مصطفى باشا "1622-1625م ":**

كان قوي البأس ساهرا على توطيد السكينة، فأخذ يتجول بنفسه في الأسواق، و ينظر في الشكاوي و الأسعار، و يحكم في الجنايات بنفسه فهابه الجند، و كان لأعماله وقع حسن في القلوب و عظم في أعين الناسو في سنة 1623م، عزله السلطان مراد الرابع و نصب مكانه " علي باشا الجشنجي" فطلبت منه الأجناد الأعطية المعتاد توزيعها عند تولية الوالي الجديد، فرفض فلم يعترفوا بعزل قرة مصطفى باشا، و اضطر علي باشا على العودة من حيث أتى، و اعترف السلطان ببقاء قرة مصطفى باشا في الولاية، فعاد الباشا إلى مصر سنة 1625م، و لكن بسبب الوباء صار يغتصب أموال المتوفين فعزله السلطان.[3]

2- القضاة:

عندما فتح العثمانيون مصر وجدوا الاضطرابات تسيطر على كافة الأمور في البلاد غير أن الناحية القضائية كانت أكثر هذه الأوضاع ترديا و سوءا، فقد حدثت اعتداءات كثيرة

1-البكري الصديقي، المصدر السابق، ص 144.

4-عمر الإسكندري، المرجع السابق، ص 84.

3- كمال مغيث، المرجع السابق، ص 126.

على القضاة في نهاية العصر المملوكي و ضاقت سلطات قضاة الشرع نتيجة لتدخل قضاة السياسة في اختصاصات قضاة الشرع حتى لم يعد هناك فاصل بين الاثنين؛ لذا عمل العثمانيون على إدخال بعض الإصلاحات على هذا النظام المتهالك بغية إصلاحه، و من طبيعة الحكم العثماني الإبقاء على الوضع القائم في البلاد للاستفادة من خبرة من سبقوهم في تسيير الأمور ثم بعد ذلك يقومون بوضع النظام بشكل تدريجي و منظم، فالعثمانيون منذ دخولهم إلى مصر أدركوا أهمية القضاء في إدارة البلاد و تنظيم أمورها[1].

فقد أبقى السلطان سليم قضاة المذاهب الأربعة في مناصبهم، و أخذ يعمل على تقليل سلطاتهم بأن أدخل من جانبه قاضي سماه " **قاضي العرب** " كان بمثابة الرقيب على قضاة مصر و نوابها، و لا يستطيع أحدهم القيام بأمر من الأمور إلا بعد العرض عليه، واستمرت هذه الإصلاحات حتى 924هـ عندما وجد محضر كان يجلس على تكة بباب المدرسة الصالحية و حوله جماعة من الإنكشارية. فكان لا يقضي أمرا من الأحكام الشرعية حتى يعرض و كان يزعم أنه مستوف على القضاة في الأمور الشرعية، و بعد ذلك تتابعت الخطوات الإصلاحية في مصر غير أن أهم خطوة في هذا المجال كانت إلغاء القضاة من المذاهب الأربعة و العمل بالمذهب الحنفي و جمع السلطة القضائية في شخص واحد هو قاضي العسكر الذي يعين من قبل السلطان العثماني مباشرة.[2]

- **المولى مصطفى أفندي الرومي:**

تولى قضاء مصر، في أوائل شهر رمضان المعظم سنة ثمان و عشرين و تسعمائة، حنفي المذهب، أرسله السلطان سليمان قاضيا على مصر، و أصبح له نواب مالكي و شافعي و حنبلي و عزل مصطفى أفندي في عاشر القعدة سنة ست و ثلاثين و تسعمائة[3].

1- عبد الرحيم عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 319.

2 – محمد ابن أبي السرور البكري الصديقي، **النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر و القاهرة المعزية**، ط1، تح: عبد الرزاق عيسى، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998م، ص 32.

3 – محمد البكري الصديقي، **التحفة البهية**...، ص 163.

- **المولى عبد الله أفندي الشهير ببرويز:**

تولى قضاء الديار المصرية في جمادى الثانية سنة اثنين و ستين و تسعمائة و عزل في صفر سنة ست و ستين و تسعمائة، وكانت مدته ثلاث سنوات و ثمانية أشهر.[1]

- **المولى حسن أفندي بن عبد المحسن:**

تولى في صفر سنة ست و ستين و تسعمائة، و عزل في عشرين ربيع الأول سنة تسع و ستين و تسعمائة و كانت مدته ثلاث سنوات و ثلاثة أشهر.[2]

- **المولى عرب زاده أفندي الغريق[3]:**

تولى قضاء الديار المصرية سنة تسع ستين و تسعمائة في ربيع الأول منها، و غرق عند مجيئه من الديار الرومية في عاشر ربيع الثاني من نفس السنة، و بقيت مصر بلا قاضي أصلي إلى عشرين جمادى الثاني من السنة المذكورة.

- **المولى عبد الرحمان أفندي بن علي:**

تولى قضاء الديار المصرية في الحادي و العشرين جمادى الثانية سنة تسع و ستين و تسعمائة، و عزل في الحادي عشر من رجب سنة إحدى و سبعين و تسعمائة، و كانت مدته سنة و إحدى عشر شهرا.[4]

- **المولى محمد أفندي الشهير شاه بن حزم:**

تولى قضاء الديار المصرية في الحادي عشر من شهر رجب سنة أربع و سبعين و تسعمائة، و عزل في مستهل شهر رجب سنة أربع و سبعين و تسعمائة، و كانت مدته نحو الثلاث سنوات، و هو آخر من ولاهم مولانا السلطان سليمان على الديار المصرية[5].

---

1 –المصدر نفسه، ص164.

2 –محمد ابن أبي السرور البكري الصديقي، **الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة**، تح: عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1997م، ص 168.

3 –المصدر نفسه، ص168.

4– المصدر نفسه ، ص169.

5– البكري الصديقي، **الروضة**.....،المصدر السابق، ص 169.

- **المولى عبد الكريم أفندي:**

تولى قضاء الديار المصرية في غرة شعبان سنة أربع و ثمانين و تسعمائة و عزل في الثامن عشر ذي القعدة سنة أربع و ثمانين و تسعمائة.[1]

- **المولى عبد الغني بن ميرشاه:**

تولى في الثاني عشر ذي القعدة الحرام سنة أربع و ثمانين و تسعمائة، و عزل في ذي الحجة ست و ثمانين و تسعمائة، و كانت مدته سنة واحدة و شهرين و خمسة أيام.[2]

- **المولى حسين أفندي الشهير بقره جلبي زاده:**

تولى في ذي الحجة سنة ست و ثمانين و تسعمائة، و عزل في التاسع عشر جمادى الثاني سنة تسع و ثمانين و تسعمائة، و كانت مدته خمسة أشهر.[3]

- **المولى عثمان أفندي بن المرحوم محمد باشا:**

كان بكلربكيا بمصر المحروسة، في سنة اثنين و ستين و تسعمائة، الشهير بـ" **دقلان زاده** "، و تولى قضاء الديار المصرية في أول ذي الحجة سنة اثنين و ألف، و عزل في الخامس عشر شهر رجب سنة ثلاث و ألف، و كانت مدته سبعة أشهر و خمسة عشر يوما، و هي ولايته الأولى، و هو آخر من ولاهم من القضاة مولانا المرحوم السلطان مراد[4].

---

1 –المصدر نفسه، ص172.

2 – البكري الصديقي، **التحفة**.....، المصدر السابق، ص 166.

3 –المصدر نفسه، ص167.

4– البكري الصديقي، **التحفة**...،المصدر السابق، ص 168.

الخاتمة

خـــاتمة:

بعد دراستنا لكتاب " **التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**" من كافة الجوانب، خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تمكن البكري من إلقاء الضوء على الكثير من التفاصيل والأسرار الدقيقة المتعلقة بدخول العثمانيين إلى مصر، فهو من أهم المصادر التي تناولت الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي باختصار شديد، ولم يقدم لنا صورة واضحة المعالم عن الأوضاع في مصر العثمانية خلال القرن السادس عشر والثلث الأول من القرن السابع عشر.

- اتبع السلطان العثماني سليم الأول في بداية القرن 16م، سياسة جديدة، إذ قام بإيقاف الزحف العثماني نحو الغرب واتجه نح المشرق الإسلامي وتحديدا دولة المماليك (مصر والشام)، وكانت أهداف هذه السياسة واضحة، ويمكن تصنيفها إلى أهداف (دينية- سياسية- اقتصادية)، فالأهداف الدينية تتمثل في القضاء على الدولة الصفوية (الشيعية، وحماية المسلمين والأماكن المقدسة الإسلامية من الخطر الأجنبي، أمّا الأهداف السياسية تتمثل في القضاء على دولة المماليك لأنهم تحالفوا مع الشاه إسماعيل الصفوي ضد الدولة العثمانية، وجعلوا الشام ومصر ملجأ لكل الثوار على السلطة العثمانية في ملاحقة الأساطيل البرتغالية لاستعادة طرق التجارة، لأنّ توسع الدولة العثمانية وزيادة امتدادها يزيد من مداخليها الضريبية والجمركية، إضافة إلى السيطرة على أهم محاور التجارة.

- قام العثمانيون بوضع نظام للحكم في مصر يضمن بقاءهم فيها، فقسموا حكم البلاد إلى ثلاث سلطات، لتقف كل سلطة عائقا في وجه الأخرى من أجل منع كل محاولات الاستفراد بالحكم أو تمرد أو انقلاب، وهذه السلطات هي "الوالي ويلقب بالباشا- الحمية العثمانية – المماليك"، ولكن هذا النظام حمل في ثناياه عوامل ضعفه وذلك لقصر مدة حكم الوالي، حيث تتراوح مدة حكمه من سنة إلى ثلاث سنوات، إضافة إلى تزايد سلطة الحامية العثمانية والمماليك على حساب سلطة الباشا (الوالي).

- من خلال ما ذكره البكري في هذا المصدر نجد بأن ثورات الجند المتكررة ضد الولاة العثمانيين، والتي شهدتها مصر منذ الربع الأخير من القرن 10 هـ/ 16م بصورة متكررة، قد ترتب عنها أن دخلت أجهزة الحكم في صراع مستمر فيما بينها، فلم تعد الدولة العثمانية قادرة على حماية مصر من الفساد والاضطرابات الداخلية، كما أنها لم تتمكن من إزالة جذور هذه الاضطرابات والخلافات، وهذا ما منعها من إحداث تنمية سياسية واقتصادية حقيقة في مصر.

- تعرض المجتمع المصري إبان العصر العثماني إلى أزمات اقتصادية كثيرة، مثل (مصادرة أموال الشعب من طرف الحكام وأصحاب النفوذ، الأوبئة والطواعين، الجفاف، المجاعة....)، وهذا ما ترك بصمات واضحة على الأحوال الاقتصادية، وأربك الأحوال الاجتماعية، فلقد كان لهذه الأزمات أثر كبير في تدهور مستوى معيشة فئات المجتمع المصري، وانخفاض عدد سكانه انخفاضا كبيرا.

الملاحق

ملحق رقم (01)

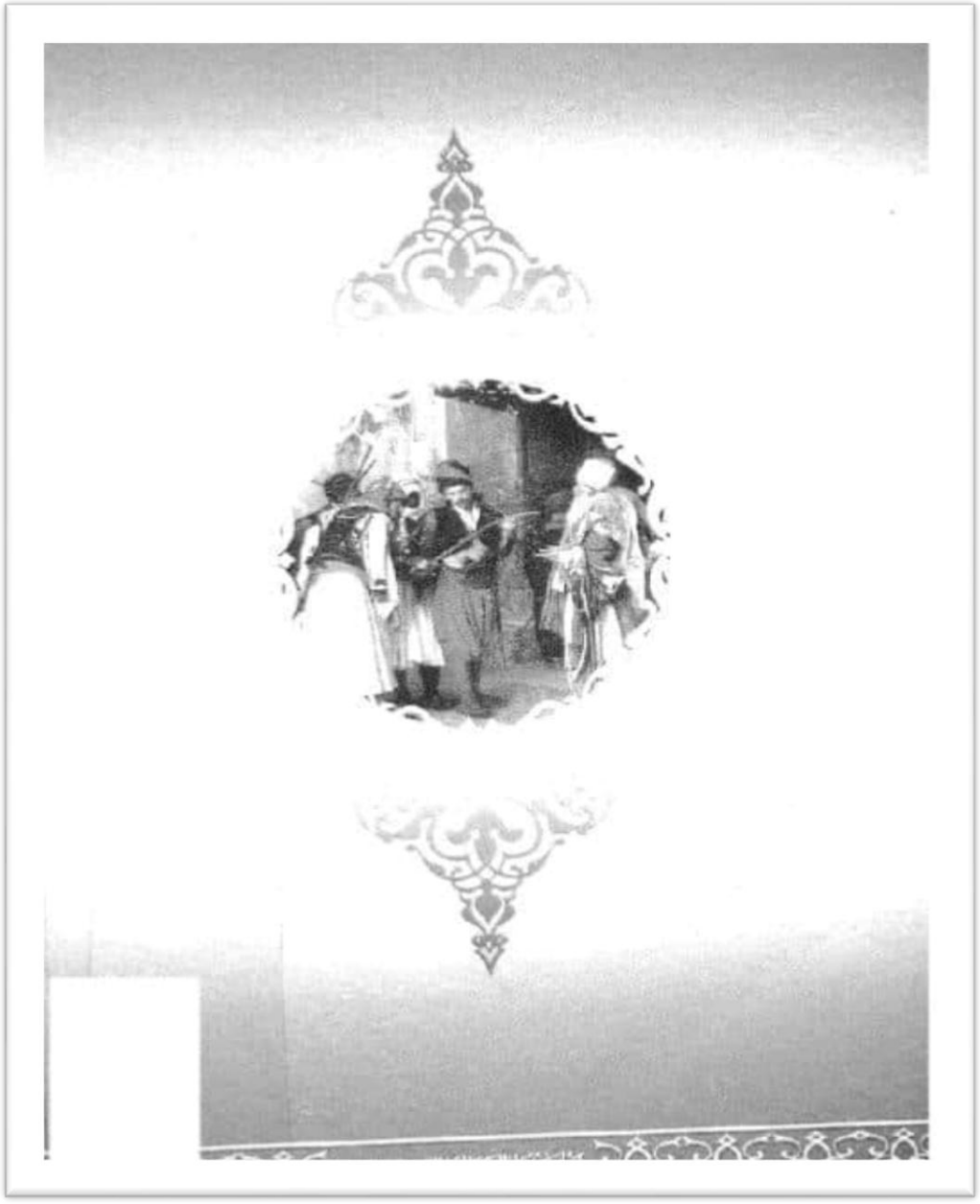
صورة غلاف الكتاب (الواجهة الأمامية)[1]



[1]– محمد بن أبي السرور البكري، **التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**

ملحق رقم (02)

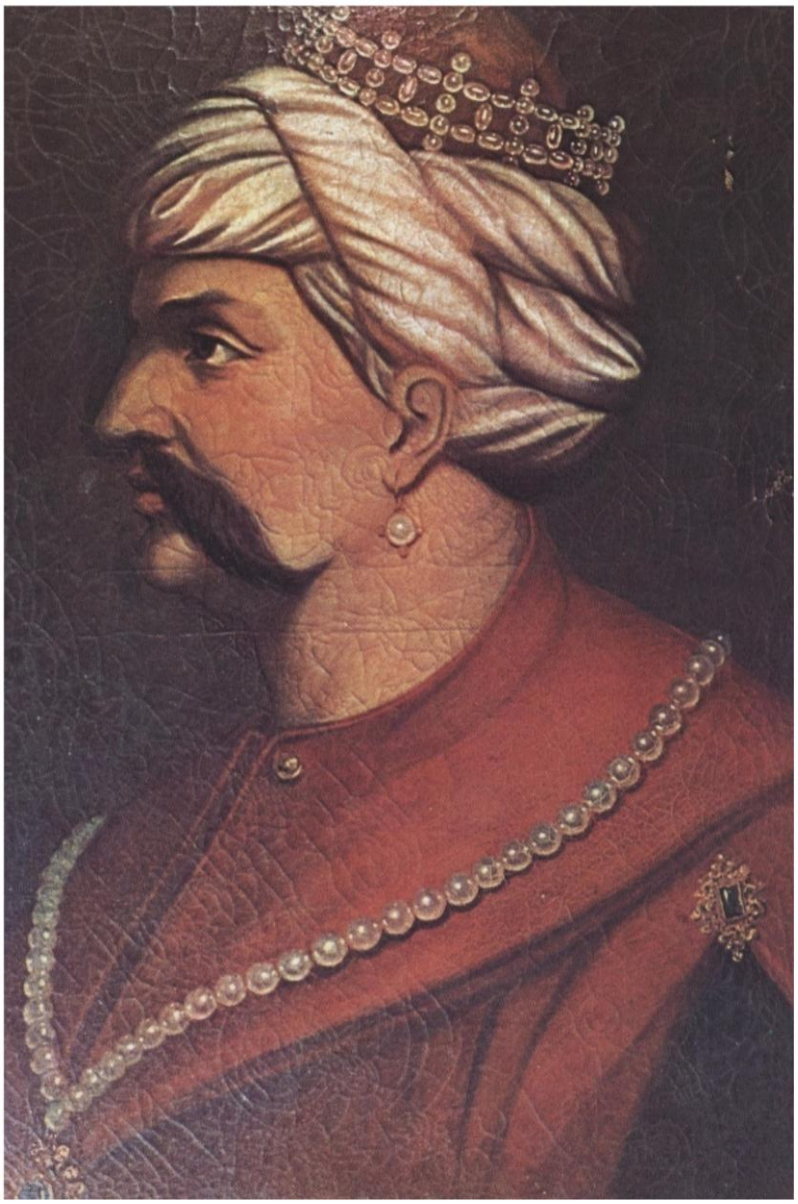
صورة غلاف الكتاب[1] (الواجهة الخلفية)



[1]– محمد بن أبي السرور البكري، **التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**

ملحق رقم (03)

صورة السلطان العثماني "سليم الأول"[1]



1- شوقي أبو خليل، **تشالديران (سليم الأول و إسماعيل الصفوي)**، ط1، دار الفكر، دمشق،2005م، ص ص49، 78

ملحق رقم (04)

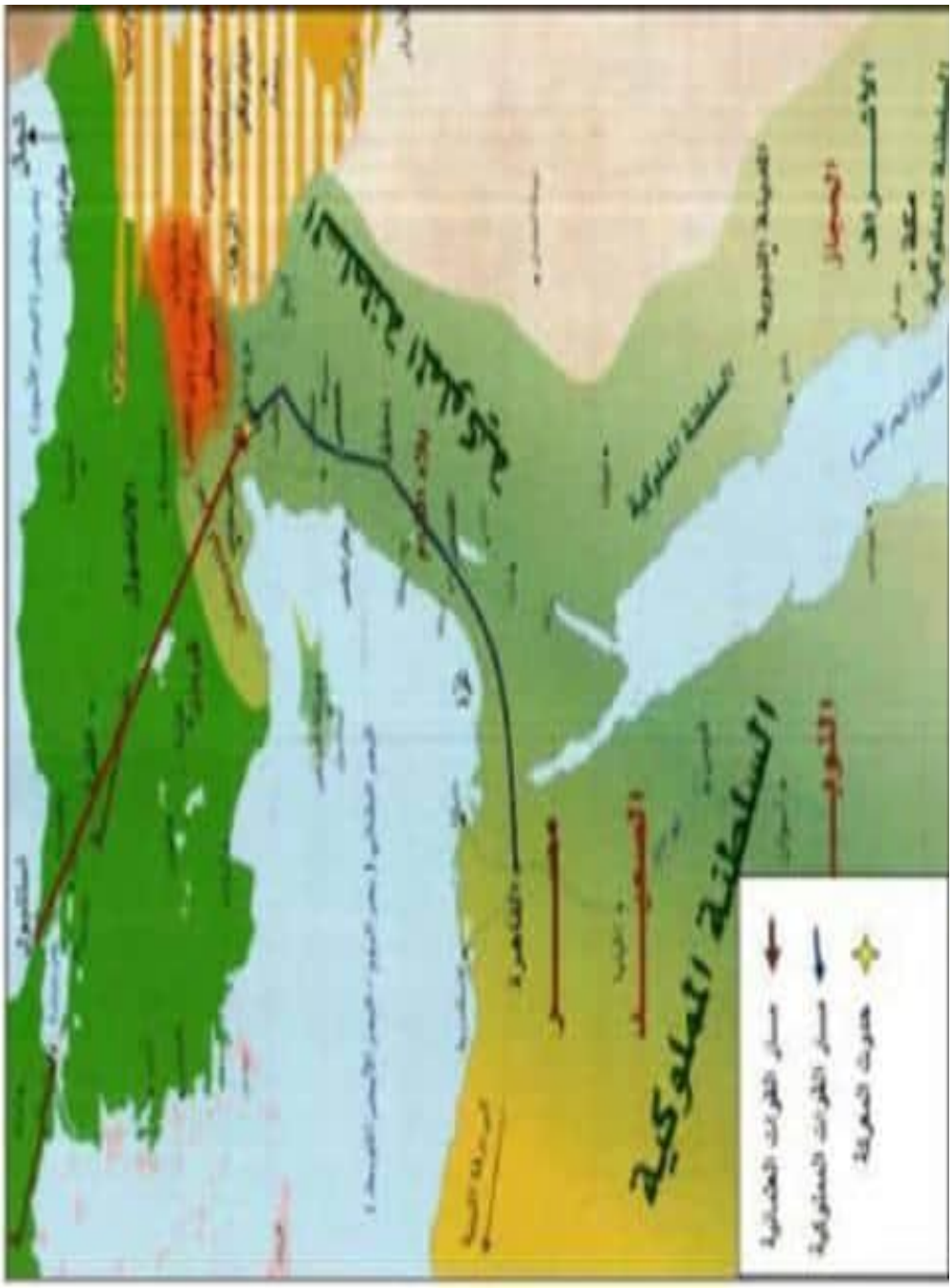
صورة السلطان المملوكي قانصوه الغوري[1]



[1]–صورة سلطان المملوكي قانصوى الغوري، مأخوذة من ويكيبيديا، **Ar.wikipedia.org**

ملحق رقم (05)

خريطة توضح معركة مرج دابق (922هـ– 1516م)[1]



2

1– المغلوب ساهي بن عبد الله، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014م، ص319.

ملحق رقم (06)

صورة السلطان المملوكي" طومان باي "[1]



[1]– صورة للسلطان مملوكي طومان باي، مأخوذة من الموقع الالكتروني **elzamaenews.com** جريدة الزمان، أطلع عليه يوم السبت 25 أفريل 2020.

ملحق رقم (07)

خريطة توضح معركة الريدانية (923هـ– 1517م)[1]



1- المغلوب سامي بن عبد الله، المرجع السابق، ص 319.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

القرآن الكريم

أولا- المصادر:

1- البكري أحمد عبد النبي ، **السلالة البكرية الصديقية، التاريخ والأنساب**، تق: حازم زكي البكري المقدسي، ج2، ط1، مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع، مصر 2014م.

2- البكري ابن أبي السرور محمد ، **التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية**، تح: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، د، ط، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2005م.

3- .....**المنح الرحمانية في الدولة العثمانية**، تح: ليلى الصباغ، د ط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، د ت ن.

4- .....**كشف الكربة في رفع الطلبة**، تح: عبد الرحمان عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، مج 23، 1976م.

5- ..... **النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية**، ط1، تح: عبد الرازق عبد الرزاق عيسى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م.

6- ..... **الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة**، تح: عبد الرازق عبد الرزاق عيسى، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1997م.

7- بن كنان محمد، **حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين** تح: عباس صباغ، ط1، دار النفائس، بيروت، 1991م.

8- الجبرتي عبد الرحمان بن حسن، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج1، ط2، د د ن، بيروت، 1978.

9- الحلبي محمد بن محمود، **العراك بين المماليك والعثمانيين الأتراك**، تح: محمد أحمد سهمان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1986م.

10-الحميري محمد عبد المنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م.

11-الحنفي محمد ابن أحمد بن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، ج5، ط3، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1984م.

12-الرمال ابن زنبل، **آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني**، تح: عبد المنعم عامر، ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.

13-شلبي عبد الغني أحمد، **أوضح الإشارات في من تولى مصر من الوزراء والباشات**، تح: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978م.

14-الغزي نجم الدين، **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، ج1، ط1، دار المكتبة العلمية، بيروت، 1997م.

15-القرماني أحمد بن يوسف، **أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ**، تح: أحمد حطيط وفهمي سعيد، مج 3، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1992م.

16-المجي محمد أمين بن فضل الله، **خلاصة الأثر أعيان القرن الحادي عشر**، دار صادر، بيروت، د ت ن.

17-المالكي إبراهيم بن علي العبيدي، **قلائد العقيان في مفاخر دولة آل عثمان**، مصر، 1312هـ.

18-مبارك علي، **الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة**، ج3، د ط، د د ن، القاهرة، 1305هـ.

ثانيًا- المراجع:

- **الكتـــــب:**

أ- العربية:

1- أبو خليل شوقي، **تشالديران (سليم الأول العثماني وإسماعيل الصفوي)**، ط1، دار الفكر، دمشق، 2005م.

2- أنيس محمد، **الدولة العثمانية والمشرق العربي 1514 – 1914**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1993م.

3-الأنصاري ناصر، **المجمل في تاريخ مصر**، دار الشروق، القاهرة، 1993م.

4- الإسكندري عمر والحسن سليم، **تاريخ الفتح العثماني للشام إلى قبل الوقت الحاضر**، ك 3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

5- الحويري محمود محمد، **مصر في العصور الوسطى من العصر المسيحي حتى الفتح العثماني**، ط2، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002م.

6- حسن أسامة، **طومانبايآخر سلاطين المماليك**، ط1، دار الأمل للنشر و التوزيع، الجيزة، 2000م.

7- زيدان جرجي،**تاريخ مصر الحديثمع فذلكة في تاريخ مصر القديم**، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.

8- .....، **تاريخ مصر الحديثمع فذلكة في تاريخ مصر القديم**، ج2 مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2012م.

9-.....، **مصر العثمانية**، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، 2012م.

10- السيد عبد العزيز سالم، **التاريخ والمؤرخون العرب**، د ط ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986م.

11- السيد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية,2004م.

12- السيد محمد عبد المنعم، **الغزو العثماني لمصر ونتائجها على الوطن العربي**، د د ن، الإسكندرية 1968م.

13-سالم أحمد، **إستراتيجية الفتح العثماني**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012م.

14-سرهنك إسماعيل، **تاريخ الدولة العثمانية**، تق: حسن الزين، ط1، دار الفكر الحديث، بيروت، 1988م.

15- سحري محمد الطاهر، **مختصر تاريخ الدولة العثمانية**، ج1، ط1، مطبعة المعارف، الجزائر، 2008م.

16-الشلق أحمد زكرياء، **العرب و الدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916م** ، ط1، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2002م.

17-الصلابي علي محمد، **الدولة العثمانية: عوامل النهوض و أسباب السقوط**، ط1، دار التوزيع و النشر الإسلامية، بور سعيد، 2001م.

18-طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013م.

19-.....، **تاريخ المماليك في مصر و بلاد الشام**، ط1، دار النفائس، بيروت، 1997م.

20-طرخان إبراهيم علي، **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة**، د د القاهرة، 1954م.

21-عمر عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي، 1516-1922م**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984م.

22-عبد اللطيف ليلى، **الإدارة في مصر في العصر العثماني**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1978م.

23-.....، **تاريخ و مؤرخي مصر و الشام إبان العصر العثماني**، مكتبة الخانجي، القاهرة 1979م.

24-عيسى أحمد عبد العزيز، **في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي في العصر الحديث**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2016م.

25- عبد الرحيم عبد الرحيم عبد الرحمان، **فصول من تاريخ مصر الاقتصادي و الاجتماعي في العصر العثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،، الإسكندرية ، 1990م.

26- عبد الدايم عبد العزيز محمود، **مصر في عصري المماليك و العثمانيين**، دار نهضة الشرق، القاهرة، د ت ن.

27- فرحات محمد نور، **التاريخ الاجتماعي للقانون في مصر الحديثة**، العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 2012م

28- متولي أحمد فؤاد، **تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي**، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005م.

29-المحامي فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1 دار النفائس، بيروت، 1981م.

30- مغيث كمال حامد، **مصر في العصر العثماني 1517-1978م**، ط1، مركز الدراسات و المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة ، 1997م.

31- هريدي صلاح أحمد، **دراسات في تاريخ مصر الحديث**، ج1، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، الإسكندرية، 2000م.

ب- المعربة:

1-إيفانوف نيقولاي، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574م** ، تر: يوسف عطا الله، تق: مسعود ظاهر، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1955م.

2- جب هاملتون و بون هارولد، **المجتمع الإسلامي و الغرب**، ج2، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.

3- كولن صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، ط1، تر: منى جمال الدين، دار النيل، القاهرة ، 2014م.

4-ونتر ميكل، **المجتمع المصري تحت الحكم العثماني**، تر: إبراهيم محمد إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 2001م.

- **المقالات:**

1. زكي صالح محمد وعبد الحميدمحمود فيصل ، **ابن ابي السرور البكري (ت 1087هـ) شيوخه ومؤلفاته وأهميتها في كتاب التاريخ الإسلامي،مجلة الدراسات الإسلامية والفكر**

للبحوث التخصصية، مج4 ، ع2، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا، 2018م.

- **الرسائل الجامعية:**

1- بن الذيب قمر، **العلاقات المملوكية العثمانية (857هـ – 923هـ)**، (1453م-1917م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018م – 2019م.

2- قرشي رزيقة وحنان نعلامن، **السياسة الخارجية للدولة العثمانية خلال عهد السلطان سليم الأول (918هـ – 926هـ / 1512م – 1520م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: تركية محمود، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016م / 2017م.

- **الموسوعات:**

1-حسين أحمد، **موسوعة تاريخ مصر**، ج، ط1، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، د ت ن.

3-الزيدي مفيد، **موسوعة التاريخ الإسلامي** – العصر المملوكي (648- 923هـ – 1258- 1517م)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.

- **المعاجم:**

1. صابانسهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

- **القواميس:**

1-الأنسي محمد علي، **الدراري اللامعات في منتخبات اللغات**، قاموس اللغة العثمانية، مطبعة جريدة بيروت، بيروت – لبنان، 1900م.

2-الزركلي خير الدين، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م.

- **الأطالس:**

1-المغلوب سامي بن عبد الله، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت،2014م.

- **المواقع الإلكترونية:**

1- http://www.britannica.com/biogrop, ibrahim bacha.
2- http:/ar.m.wikipedia.org.
3- elzamaenews.com.
4- Ar.wikipedia.org.

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق01	صورة غلاف الكتاب (الواجهة الأمامية).	78
ملحق 02	صورة غلاف الكتاب (الواجهة الخلفية).	79
ملحق 03	صورة للسلطان العثماني سليم الأول.	80
ملحق 04	صورة للسلطان المملوكي قانصوه الغوري.	81
ملحق 05	خريطة توضح معركة مرج دابق (922هـ /1516م).	82
ملحق 06	صورة للسلطان المملوكي طومان باي.	83
ملحق 07	خريطة توضح معركة الريدانية (923هـ-1517م).	84

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**6-1**
المبحث التمهيدي: أوضاع مصر قبيل الفتح العثماني	**15-7**
المطلب الأول: تراجع زعامة المماليك	**8-7**
المطلب الثاني: الانحلال الاجتماعي	**12-9**
المطلب الثالث: التدهور الاقتصادي	**15-12**
المبحث الأول: بطاقة قراءة لكتاب "التحفة البهية في تملك آل عثمان الديار المصرية".	**37-17**
المطلب الأول: تعريف الكاتب والمحقق	**29-17**
1. تعريف الكاتب	**17**
أ- المولد والنشأة *السيرة الذاتية*	**18-17**
ب- شيوخه	**21-18**
ج- منهجه	**22-21**
د- مؤلفاته	**27-23**
2. لمحة عن المحقق	**29-28**
المطلب الثاني: تعريف الكتاب	**32-29**
1. الدراسة الخارجية	**31-29**
2. الدراسة الداخلية	**32-31**
المطلب الثالث: النقد والتقييم	**37-32**
1. نقد الكتاب	**33-32**
2. تقييم الكاتب والكتاب	**37-34**
المبحث الثاني: الضم العثماني لمصر	**72-39**

المطلب الأول: النزاع العثماني المملوكي	**52-39**
1. ضم الشام -معركة مرج دابق 1516م-	**45-39**
2. ضم مصر -معركة الريدانية 1517 م-	**52-45**
المطلب الثاني: الباشوات وأوجاقات الحامية وثورات الجند	**59-52**
1. نظام الحكم العثماني في مصر	**55-52**
2. ثورات الجند	**59-55**
المطلب الثالث: الأحوال الاقتصادية في مصر العثمانية وأثرها على المجتمع المصري	**63-59**
1. مصادرة الباشوات لأموال الناس.	**61-60**
2. حدوث نقص أو زيادة في مياه النيل.	**62-61**
3. الأوبئة والطواعين	**63-62**
4. تزييف العملة	**63**
المطلب الرابع: الولاة والقضاة في مصر العثمانية	**72-63**
1. الولاة	**69-63**
2. القضاة	**72-69**
خاتمة	**75-74**
قائمة الملاحق	**84-78**
قائمة البيبليوغرافيا	**91-87**
فهرس الملاحق	**93-92**
فهرس المحتويات	**97-94**